وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
University of Mohamed El Bachir El Brahimi -Bordj Bou Arreridj-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر 2000-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:
الاستاذة :
- حميميد خليصة
محمد رضا

تحت إشراف
توهامي

عامر عبد اللطيف	رئيسا
محمد رضا توهامي	مشرفا
العايب وليد	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى:﴿**ربِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾

نحمد الله مالك الملك على كمال الصورة وإتمام عملي هذا، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أسدى إلي خدمة في إنجاز هذه المذكرة، وأتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى أستاذي المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور **توهامي محمد رضا**.

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى كل أساتذتي في جميع الاطوار وإلى كل من قدم لي يد المساعدة، شكرا لكل من شجعني وشد أزري ولو بالكلمة الطيبة، شكرا للجميع وجزاكم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

قبل إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة

ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى روضة الحب والحنان وجنة الرحمان **أمي الحبيبة**

إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل

افتخار **أبي الغالي**، إلى أخي وأخواتي كلا باسمه

وأعمامي وخالاتي وكل أفراد عائلتي، إلى جميع الأحباب

والأصدقاء، إلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل، إلى كل من

علمني حرفا وأسدى إلي خدمة وقدم لي نصيحة، إلى كل من

حملهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	**الصفحة**
الشكر	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**X**
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي والموازنة العامة	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي	**2**
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه	**2**
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي	
المطلب الثالث : العناصر المكونة للاقتصاد غير الرسمي	**6**
المطلب الرابع: أثار الاقتصاد غير الرسمي	**9**
المبحث الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة	
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها	**15**
المطلب الثاني: أهداف الموازنة العامة	**17**
المطلب الثالث: مراحل وقواعد الموازنة العامة	**18**
خلاصة الفصل الأول	**20**
الفصل الثاني:الإطار التطبيقي؛ دراسة حالة الجزائر	
تمهيد	**22**
المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**23**
المطلب الأول: مرحلة الظهر بعد الاستقلال 1989	**23**
المطلب الثاني: مرحلة الانتشار 1990- 2000	**26**
المبحث الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر فترة 2000– 2016	**31**

المطلب الأول: تحليل النفقات العامة في الجزائر	**31**
المطلب الثاني: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر	**36**
المبحث الثالث: تأثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر	**41**
المطلب الأول: تقدير التهرب الضريبي	**42**
المطلب الثاني: مدى مساهمة التسرب الضريبي في تضخيم العجز الكلي للموازنة	**44**
خلاصة الفصل الثاني	**46**
خاتمة	**47**
قائمة المراجع	**61**

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل الاقتصاد غير الرسمي	10
02	الترابط بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي	11
03	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1970–1990)	25
04	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين (1990–1999)	30
05	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000–2009)	34
06	تطور النفقات العامة في الجزائر من (2010–2016)	35
07	تطور الجباية البترولية والجباية العادية إلى إجماليالإيرادات العامة	39
08	تطور الجباية البترولية والجباية العادية إلى إجماليالإيرادات العامة في الفترة (2014–2016)	40

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	خصائص منشآت الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي	07
02	حجم الدخل غير الرسمي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1970 و 1990.	24
03	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	29
04	عدد العمال المسرحين و عدد المؤسسات التي تم غلقها بين 97-94.	30
05	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2000-2016)	33
06	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر والنسب المئوية الممثلة لها في الفترة (2000-2009)	34
07	تطور النفقات العامة في الجزائر والنسب المئوية الممثلة لها للفترة (2010-2016)	35
08	تطورالإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000-2016)	38
09	قيمة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل نتيجة لوجود الاقتصاد غير الرسمي (2000-2016)	43
10	مساهمة التسرب الضريبي في عجز الموازنة العامة للدولة (2000-2016)	44

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي فرضت نفسها في العقود الأخيرة على الصعيدين العالمي والمحلي بشكل لافت للانتباه، مما جعل العديد من الباحثين والدول تصب اهتماما كبيرا على هذه الظاهرة التي أصبحت تنمو وتزدهر بشكل كبير وتزاحم الاقتصاد الرسمي لهذه الدول.

وهناك العديد من المصطلحات التي أطلقت على الاقتصاد غير الرسمي بالإضافة إلى ما ذكر يطلق عليه أيضا الاقتصاد الموازي، والاقتصاد الخارج عن القانون، وغير الشرعي، والاقتصاد الظلي، والسفلي وغيرها من المسميات التي تعكس اهتمام مختلف الباحثين الذين تناولوا هذه الظاهرة ، وتوضح جميعها طبيعة تلك الظاهرة من حيث كونها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المستترة وغير المقيدة والمعقدة التي يتسم بعضها بالشرعية (مثل الأنشطة التي تقوم بها الأسر الريفية ، والخدمات التي تتم بأسلوب المقايضة، والخدمات التي يقوم بها أصحابها.

ومن الملاحظ أن ظاهرةٍ الاقتصاد غير الرسمي ازداد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع إذ تتراوح نسبها ما بين % 40 إلى % 60 من الناتج الداخلي الخام (PIB)، و قد قدر في الجزائر بما يقارب 30 %من الناتج الداخلي الخام بناءا على تقديرات عالمية صادرة عن صندوق النقد الدولي . وعلى ضوء ذلك فان الجزائر تعد من بين أهم البلدان التي تعاني من مشكل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها.

وعليه فهي ظاهرة لم تنشأ من فراغ، ولكنها نشأت في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية شهدتها الجزائر، وتحولات جعلت من البيئة الاقتصادية والاجتماعية بيئة ملائمة لانتشارها بهذا الشكل الخطير. وهكذا يتضح أننا أمام ظاهرة أقل ما توصف بأنها معقدة وذات أبعاد عديدة ومتشابكة، ولها من الآثار السلبية الكثير على المستويين الاقتصادي والاجتماعي

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ذلك يتبلور لنا التساؤل الجوهري لهذه الدراسة كالتالي

– إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإلمام بجميع جوائب الموضوع يمكن الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟
- لماذا يرفض أغلبية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي البقاء خارج الإطار الرسمي؟
- كيف يؤثر الاقتصاد الرسمي على الموازنة العامة؟
- هل يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الإيرادات العامة للدولة، وكيف ذلك؟

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وما يندرج تحتها من أسئلة فرعية ، يمكن صياغة الفرضيات التاليةالتي تبقى دائما احتمالية، مطروحة للمناقشة:

- تحديد تعريف واضح ودقيق ومتميز للاقتصاد الرسمي يعتبر من الأمور المهمة في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد، إذ بناءا على التعريف سوف تتحد مهمة القياس والتقييم.
- القطاع غير الرسمي في الجزائر ليس قطاعا ديناميكيا يختار الأفراد الانخراط فيه طواعية، بحثا عن الربح السريع أو الاستقلال، وإنما هو اقتصاد كفاف يجمع أساسا الأفراد المستبعدين من سوق العمل الرسمي (شباب بطال، ضحايا التسريح، النساء....)
- الاقتصاد غير الرسمي يمثل بشكل غير مباشر التهرب الضريبي وبالتالي أي اتفاق لهذه الظاهرة بدوره يعمل على تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فزيادة التهرب الضريبي يؤثر على الجباية العادية فتقل قيمتها ما يؤثر على الإيرادات بشكل عام.
- لا توجد علاقة مباشرة بين الاقتصاد غير الرسمي والنفقات العامة للدولة وبالتالي لا توجد أي تأثير من الاقتصاد غير الرسمي على النفقات العامة.
- يؤدي وجود الاقتصاد غير الرسمي إلى خسارة الدولة إلى جزء مهم من إيراداتها العامة.

أهمية الدراسة:

إن اختيار هذا الموضوع و الاهتمام به كمحل بحث يعود أساسا إلى الدور الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي على الميزانية العامة للدولة وتأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- دراسة وتحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بهدف التعرف على الآثار المختلفة التي تترتب على نمو واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وكيفية مواجهة هذه الظاهرة والتحكم فيها والحد من خطورة الآثار السلبية التي تترتب عليها
- دراسة الآثار الناتجة عن وجود هرا الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وذلك من خلال الأثر على الموازنة العامة للدولة

الإطار الزمني والمكاني:

نظرا لصعوبة رصد وقي اس أنشطة الاقتصاد غير الر سمي قياسا مباشرا بسبب طبيعتها السرية لجأ الباحثون إلى استخدام محاكاة للواقع إلى قواعد الاستدلال الإحصائي. ونحن من جهتنا نستخدم في هذا البحث المدخل النقدي لتقدير

حجم الاقتصاد غير الرسمي باعتباره أكثر الأساليب ملائمة لتقدير حجم الظاهرة في الجزائر، ولتوافر البيانات والمعطيات التي تتمكن من استخدامه

كما تتخذ الدراسة بيانات الفترة 2000_2016 للاقتصاد الجزائري أساس للدراسة التحليلية نظرا لحداثتها زمنيا نوعا ما ولأنها شهدت تحولات في السياسة الاقتصادية، وتنامى خلالها الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير ويعود ذلك للأزمة البترولية الخانقة التي شهدتها الجزائر.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى موضع محل الدراسة ومن الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

- استخدمنا أدوات التحليل الوصفي لدراسة وتفسير الظاهرة الاقتصادية وكذا أثر هذه الظاهرة على مختلف الميادين الاقتصادية، توشيه بيانات الناتج الداخلي الخام
- استخدمنا أدوات القياس وهي :تحليل الانحدار غير الخطي المتعدد لقياس حجم الاقتصاد غير ارسمي وأثره على الموازنة العامة، والتأكد من صحة النتائج باستخدام الاختبارات الإحصائية
- استخدمنا المنهج التاريخي عند استعراضنا نشأة وتطور الموازنة العامة كما استعملنا المنهج الاستنباطي في استخلاص النتائج وتفسيرها اقتصاديا وتصور الآفاق.

محتوى الدراسة:

بغية معالجة الإشكالية واختبار الفرضيات المصاغة يمكن تقسيم هيكل البحث كالتالي:

- الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي والموازنة العامة.
- الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدراسة حالة الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

الاقتصاد غير الرسمي مشكلة تؤرق السياسة، تعد ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي يصعب دراستها نظرا لتعدد الجوانب التي تتناولها هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الحصر الدقيق لكافة الأنشطة غير الرسمية عملية صعبة، إن لم تكن مستحيلة لذلك يتطلب الأمر وضع تعريف محدد لتوضيح حدود الدراسة في المجالات التي تتضمنها، وإن كان البحث في القطاع غير الرسمي تكتنفه صعوبات شتى، فإن الموقع المهم الذي يحتله في اقتصاديات الدول وضرورة معالجة السلبيات التي ينطوي عليها يجعل من دراسة هذا الاقتصاد مسألة مهمة للغاية، ففي تقرير تقريبي لمنظمة العمل الدولية توصلت إلى أن إجمالي العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في العالم يصل إلى حوالي 300 مليون شخص، كما تتفاوت نسبة العاملين في هذا القطاع من بلد لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة.

تتعدد أسباب نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي وتختلف باختلاف تعريفاته كما تختلف من بلد لآخر وتختلف أيضا في نفس الدولة من فترة إلى أخرى باختلاف السياسات والمناهج الاقتصادية المتبعة، كما أن آثار الاقتصاد غير الرسمي بالغة الأهمية فهي تنتشر وتتشعب داخل الاقتصاد الرسمي وتؤثر في جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية العامة للدولة.

سيتم في هذا الفصل تحليل الجوانب النظرية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال أربعة مباحث هي على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني:الإطار النظري للموازنة العامة

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي:

يعتبر تعريف الاقتصاد غير الرسمي من الأمور المهمة بالأخص في مجال الدراسات التطبيقية والنظرية حيث تمكن إشكالية تعريفه في تعدد تسمياته، كل هذه المسميات تحاول إيجاد تعريف عام لهذه الظاهرة، لذا سنحاول التطرق إلى جملة من التعريفات جاءت بها بعض المنظمات الدولية، وكذلك لفت اجتماعا في الملتقيات الدولية، ومع ذلك من الصعب جد التوصل إلى تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

1- تعريف الاقتصاد غير الرسمي

يعود أول استعمال لهذه التسمية للأنتروبولوجي "كايث هارت " قد تم استعمالها لأول مرة باللغة الإنجليزية Informel Sector ثم ترجمت إلى اللغة الفرنسية Secteur informel، وهذا بعد مهمة قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل ، حيث قدم هارت تقريرا " تقرير كينيا " ، أين استعمل تسمية " القطاع غير الرسمي " وهذا من أجل التمييز بين الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة وبين الأعمال التي ترتكز على الأجر. [1]

بينما رجع بعض الباحثين اقدميه أكثر لهذه التسمية فهي تعود إلى فترات الخمسينيات تحت شكل آخر هو "القطاع غير المنظم " والذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير وجزء من النشاطات غير النقدية. [2] وتجدر الإشارة كذلك إلى نموذجي "لويس" و "هرشمان" اللذان كانا يريان بان الاقتصاد المتطور ما هو إلا نمو لقطاع حديث والذي يهدف إلى امتصاص العمل النابع من القطاع التقليدي.
وبالتالي توجد العديد من التعريفات للقطاع غير الرسمي تذكر منها:

([1]) علي عزوز، عبد الباسط بوزيان، "الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر" ورقة في إطار الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الموازي، جامعة سعيدة، الجزائر، ص02.

([2]) ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص3.

2-تعريف الهيئات الدولية

2-1-تعريف صندوق النقد الدولي

يعرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي على أنه " يسمي اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إتباع السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية.

وهذا التعريف بقسم الاقتصاد غير الرسمي إلى أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة وهو يشمل الأنشطة التي في حال ما إذا كانت رسمية فهي تخضع للضرائب.[1]

2-2- تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي

يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي رقم LSC/EXP4(IV)على أنه يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية كما أن لها وصولا محددا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة ، ولها مباني صغيرة أو غير ثابتة و أخيرا لا تحض ى بالاعتراف والدعم والتنظيم من قبل السلطات العامة ولا تنفيذ بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية ، ويعتبر هذا التعريف واسعا بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري على حد سواء ويشير أيضا إلى العمل غير المتضمن في نظام التنظيم العادي " .[2]

([1]) فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، "الاختباء وراء الضلال-نمو الاقتصاد الخفي-"، سلسلة قضايا اقتصادية العدد 30، مارس 2002، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص2،ن تاريخ الاطلاع: 2019/02/24، الساعة 13:51.

([2]) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي وثيقة رقم اديس أبابا أثيوبيا، 28 ديسمبر_ 02 أكتوبر 2009، ص03.

تميز هذا التعريف كونه عرف الاقتصاد غير الرسمي من ناحية خصائص معينة كالتنظيم والإنتاجية والمردودية المحدودين، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية كما شمل التعريف الاقتصاد غير الرسمي الحضري والريفي.

3.2 تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

تستعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ والذي يتشكل من أربعة أنواع هي: الإنتاج تحت الأرض؛ الإنتاج غير المشروع القطاع غير الرسمي؛ مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

حيث عرفت إنتاج القطاع غير الرسمي على انه انشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة و / أو حجمها أقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين ولديها منتج قابل للتسويق.[1]

2-4-تعريف المكتب الدولي للعمل

حسب مكتب العمل لا يوجد تعريف مقبول عالميا ينطبق تماما على الاقتصاد غير الرسمي، ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال والمؤسسات والمقاولين يتميزون بخصائص يمكن تحديدها فيما يلي:[2]

- سهولة الدخول في النشاط.
- الاعتماد على موارد محلية.
- الملكية العائلية للمؤسسات ومحدودية مستويات الأنشطة.
- استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة وفقا للموارد المتحصل عليها.
- اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي.
- انفتاح السوق على الممارسة وممارسة الأنشطة على أساس العمل والمبادرات الفردية

(1)Organisation De Coopération et de Développement économique : Manuel sur la mesure de l' économie no observée, service des publications de l' Ocde paris 2003, p 13. En line www.occd.org/dotaoecd. Consulté 24/2/2019.

(2) Bureau internationale du travail : Méthode et instruments d'Appui au secteur informel en Afrique francophone 2004 , p 6 Consulté le 24/2/2019.

2-5-تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعية CNES بالجزائر

عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الاقتصاد غير الرسمي على أنه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة.[1]

كما عرفه الأستاذ أحمد هلي على أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غض البصر عنها.[2]

3-تعاريف بعض الاقتصاديين:

إضافة إلى ما ذكر فقد ظهرت تعاريف أخرى من طرف عدة باحثين فيما يخص الاقتصاد حمير الرسمي أهمها:

- يعرف سميث فليب Smithphilip الاقتصاد غير الرسمي على أنه إنتاج السلع والخدمات القائمة على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروع أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقارير الرسمية للناتج الداخلي الخام.
- يتفق فيتجيEDGARLFETGE مع تانزيTANZI في تعريف الاقتصاد غير الرسمي على انه الأنشطة الاقتصادية التي لا يقر عنها ضريبيا أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.
- كما يعرفه غروسمان GROSSMAN بأنه تلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية والتي يرتبط وجودها إما بهدف تحقيق ربح خاص أو مخالفة وانتهاك قوانين الدولة.

من خلال التعاريف السابقة الذكر، يمكن أن نتوصل إلى تعريف يخدم دراستنا والمتمثل فيما يلي:

"الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي أو الخفي هو اقتصاد يشمل الدخول المحققة بطرق شرعية ولكن لا

([1])حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، (غير منشورة)، جامعة وهران ، 2014 ، ص : 21.

([2]) حورية بورعدة، المرجع السابق: ص21.

يتم الإعلان عنها وعن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية، أي أنها أنشطة مشروعة لكنها تفتقد للتصريح والإعلان فقط.[1]"

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي

وفقا لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن نستنتج أن وحدات التشغيل في هذا الاقتصاد تنتشر في جميع أنحاء العالم وتشمل جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية نتيجة مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالحجم والتنظيم بطبيعة العمل والعاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

- **خصائص العمالة في الاقتصاد غير الرسمي:**

1 -العمالة في هذا القطاع تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع مع التركيز النسبي على التجارة والمطاعم، لذا فإن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه عمالة القطاع غير الرسمي يتسم بتفوق الأنشطة الاقتصادية على الأنشطة الخدمية وسيادة الأنشطة المنتجة على الأنشطة غير المنتجة في هذا القطاع.

2 -عدم وجود علاقة واضحة ووثيقة بين عدد ساعات العمل اليومية للعامل وبين متوسط أجره اليومي وهذا يدل على أن أجرة العامل في القطاع غير الرسمي لا ترتبط كثيرا بعدد ساعات العمل بقدر ارتباطها بالخبرة المطلوبة ومدى توافر أو ندرة تلك العمالة في نشاطها.

3 -يتسم القطاع غير الرسمي بالمرونة في مجال عمالة الأطفال حيث ترتفع نسبة عمالة الأطفال فيه لأنها في الاقتصاد الرسمي تعد عمالة خفية لأنها تتم بشكل غير رسمي تغير معلن وبمخالفة القوانين.

4 -الاقتصاد غير الرسمي لا يلتزم بالإجراءات الرسمية النظامية، لذا فإن العاملين فيه لا يتمتعون بالحماية الكافية سواء بما يتعلق بالأجور أو متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية والأمان الوظيفي وإن أوضح سماته فقدان هذا القطاع للاستقرار الوظيفي بالنسبة للعاملين فيه مع اختلاف الوضع بالنسبة لأرباب العمل.

5 -يختلف هدف الأفراد من دخول أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، هناك من يعمل باختباره ليزيد من دخله ويراكم ثروته ويمارس نشاطه جيدا عن أجهزة الدولة بسبب التخفي، وهناك فئة أخرى تجبرها القيود التنظيمية والظروف المعيشية إلى ممارسة العمل في الاقتصاد غير الرسمي لتأمين متطلبات حياتهم اليومية وإشباع حاجاتهم الفردية، أن الهدف العام للأفراد في الاقتصاد الرسمي هو تأمين مستوى ملائم من المعيشة وتحقيق التراكم الرأس المالي.

- **خصائص المنشآت في الاقتصاد غير الرسمي:**

1 -تتمتع منشآت القطاع غير الرسمي بمرونة عالية من حيث نوعية مكان العمل، حيث تندرج من صندوق يحمله صاحب العمل إلى كشك أو دكان حتى يصل الأمر إلى معمل أو مصنع صغير، مما يساعد على جذب مزيد من أصحاب الأعمال ذوي رؤوس الأموال المتواضعة إلى هذا القطاع.

([1]) حورية بورعدة، المرجع السابق، ص22.

2 -يتسم الاقتصاد غير الرسمي بصغر الحجم غالبا سواء كان ذلك في رأس المال أو حجم المنشآت أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، فغالبا ما يتم تمويل رأس مال هذه الأنشطة من المدخرات الشخصية أو العائلية سواء من أقارب أو معارف فملكية الموارد عائلية في أغلب الأحوال والموارد ذاتية، هذا من حيث رأس المال، أما من حيث عدد العاملين فقد أكدت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن 62% من منشآت القطاع غير الرسمي يعمل فيها أقل من 5 أشخاص و33% يعمل فيها بين 5 إلى 10 أشخاص و5%يعمل فيها أكثر من 10 أشخاص، وأما بالنسبة لحجم العمالة فغالبا ما تكون صغيرة الحجم وربما لا تكون هناك منشآت على الإطلاق كما في حال الباعة المتجولين وتجار الأرصفة والمهن الحرفية ونحوها.[1]

3 -على الرغم من انخفاض عدد العاملين في منشآت هذا القطاع إلا أنه يعد من القطاعات كثيفة العمالة وذلك لانخفاض معامل رأس المال/العمل، إذ يتمتع بانخفاض تكلفة إيجاد فرصة العمل عن القطاع الرسمي(خاصة في المنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم المسجلة).

4 -أهم ميزة لمنشآت الاقتصاد غير الرسمي أنها غير مسجلة وهذا ما يميزها عن وحدات القطاع الرسمي، ووفقا لتوصية المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في المؤتمر الدولي الرابع عشر المنعقد بجنيف 1987، أن يكون معيار التسجيل على أساس التسجيل الإداري وليس الإحصائي أو المحاسبي حتى لا تغري بعض وحدات الاقتصاد الرسمي إلى التحول إلى القطاع غير الرسمي.

5 -يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة العمل ومهارات مكتسبة خارج النظام التعليمي الرسمي.

6 -منتجات هذا القطاع غالبا ما تتصف بأنها يدوية الصنع أو نصف آلية، ضيقة المدى والنطاق من حيث كمية الإنتاج وأساليب التوزيع مع استخدام العلاقات الشخصية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج، التبادل، التوزيع والتسويق.

الجدول التالي يوضح خصائص منشآت الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي:

([1]) أمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص107.

جدول رقم01: خصائص منشآت الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي

الخصائص	القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
شرعية النشاط	مشروع	مشروع/غير قانوني/ غير مشروع
معوقات الدخول	مرتفعة	منخفضة
كفاءة التنظيم	منظم	غير منظم
التكنولوجيا	كثيفة رأس المال	كثيفة العمالة
درجة الالتزام	يلتزم بالأنظمة والقوانين	يتملص من الأنظمة ويتهرب من القيوم
الإدارة	بيروقراطية	على أساس عائلي أو رابط صداقة
رأس المال	وفير	نادر ومحدود
ساعات العمل	منتظمة ومحددة	غير منظمة وكثيرة
المخزون	كبير	صغير
الأسعار	ثابتة غالبا	قابلة للتفاوض مرنة
الخدمات المالية	بواسطة البنوك غالبا	مصادر ذاتية شخصية
التكاليف الثابتة	كبيرة	بسيطة
الإعلان	ضروري	غير ضروري
الحقوق العمالية	محفوظة بموجب القانون	تعتمد على علاقات العمل
الإنتاجية	كبيرة	ضعيفة
حجم المنشأة والعمالة	كبير غالبا	صغير
مدى الاستيعاب	محدود بإمكانياته وخططه	يستوعب العمالة العاطلة

Source :The informal Sector and Finance, institutions in west Africa, world Bank, 1996, p06.

- **خصائص الأنشطة غير الرسمية**

1- أنشطة غير سوقية:

يتصف الإنتاج في القطاع غير المنظم بأنه يشتمل على نوعي الإنتاج السوقي وغير السوقي ، ولكن يغلب عليه الطابع غير السوقي بالإضافة إلى الأنشطة التي يجب أن تعتبر أنشطة اقتصادية حتى إذا كانت مقصورة على الاستهلاك المنزلي كمساعدة رب الأسرة في بعض الأنشطة الزراعية في الحقل أو إنتاج الخضروات والثمار والفواكه أو صيد الأسماك وجمع الخشب وما إلى ذلك.

2- أنشطة غير قانونية:

على الرغم من أن مفهوم نظام الحسابات الوطنية للنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة لا يميز بين الطبيعة القانونية أو غير القانونية للأنشطة، إلا أن هناك نوعين من الأنشطة يجب التمييز بينها:[1]

النوع الأول : الأنشطة التي تعد في حد ذاتها قانونية ولكنها تتم بطريقة غير قانونية ، مثل : شخص يعمل في صناعة البناء دون ترخيص بمزاولة العمل ، أو بيع البضائع دون تصريح أو العمل في الخفاء للتهريب من دفع الضرائب،[2] أو لأن رب العمل يريد التهرب من دفع التأمينات الاجتماعية أو من تنفيذ بعض الشروط التي ينص عليها قانون العمل كالحد الأدنى للأجر القاعدي المضمون مثلا ، هذه الأنشطة من حيث المبدأ يجب أن تعتبر نشاطا اقتصاديا وإن كان قياسها في الواقع العملي يعد مشكلة ونتيجة لذلك يصعب تقييم أثرها على إحصاءات العمالة والبطالة .

النوع الثاني: هي الأنشطة التي تعتبر غير قانونية في حد ذاتها كتجارة المخدرات وممارسة الدعارة وغيرها من الأنشطة غير القانونية، والمعروف أن نظام الحسابات الوطني لا يشير إلى قانونية النشاط عند الحديث عن ما إذا كان يتعين إدراجه أو عدم إدراجه في الناتج الإجمالي. وقد توصلت دراسة للأمم المتحدة 1986 إلى أنه من حيث المبدأ فإن إنتاج السلع والخدمات غير القانونية يجب أن يدخل في حسابات الناتج الإجمالي ولكن نظرا لطبيعته عبر القانونية فإنه يتهرب من التسجيل في الإحصاءات الرسمية، بالإضافة إلي تهربه من الضرائب وبذلك يعد مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: العناصر المكونة للاقتصاد غير الرسمي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين في تحديد العناصر الجوهرية المكونة للاقتصاد غير الرسمي، فالخلاف الذي انطلق من مسمى الظاهرة مرورا بالتعريف سيشمل العناصر والأسباب والطرق المستخدمة والأدوات المقترحة والنماذج المقدرة وتبعا لذلك ستصبح عناصر الاقتصاد غير الرسمي محلا للنزاع أيها يدخل ضمنه وأيها يتم استبعاده، وبناء عليه سيتم تحديد عناصر الاقتصاد غير الرسمي وفقا للمعايير الأساسية المستقاة من التعريف الذي اختارته الدراسة والمتمثلة في معيار المشروعية والرسمية والتهرب الضريبي والتي من خلالها يمكن تشكيل الملامح العامة لهيكل الاقتصاد غير الرسمي من مجموعة من المكونات الرئيسية والفرعية المنبثقة منها ، مع الأخذ في الاعتبار المعطيات والظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية السائدة في كل دولة وفق المسببات الرئيسية كما هو موضح في الشكل رقم (01) .

([1]) جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد غير الرسمي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص: 22.

([2]) ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2004، ص:09.

شكل رقم (01): هيكل الاقتصاد غير الرسمي

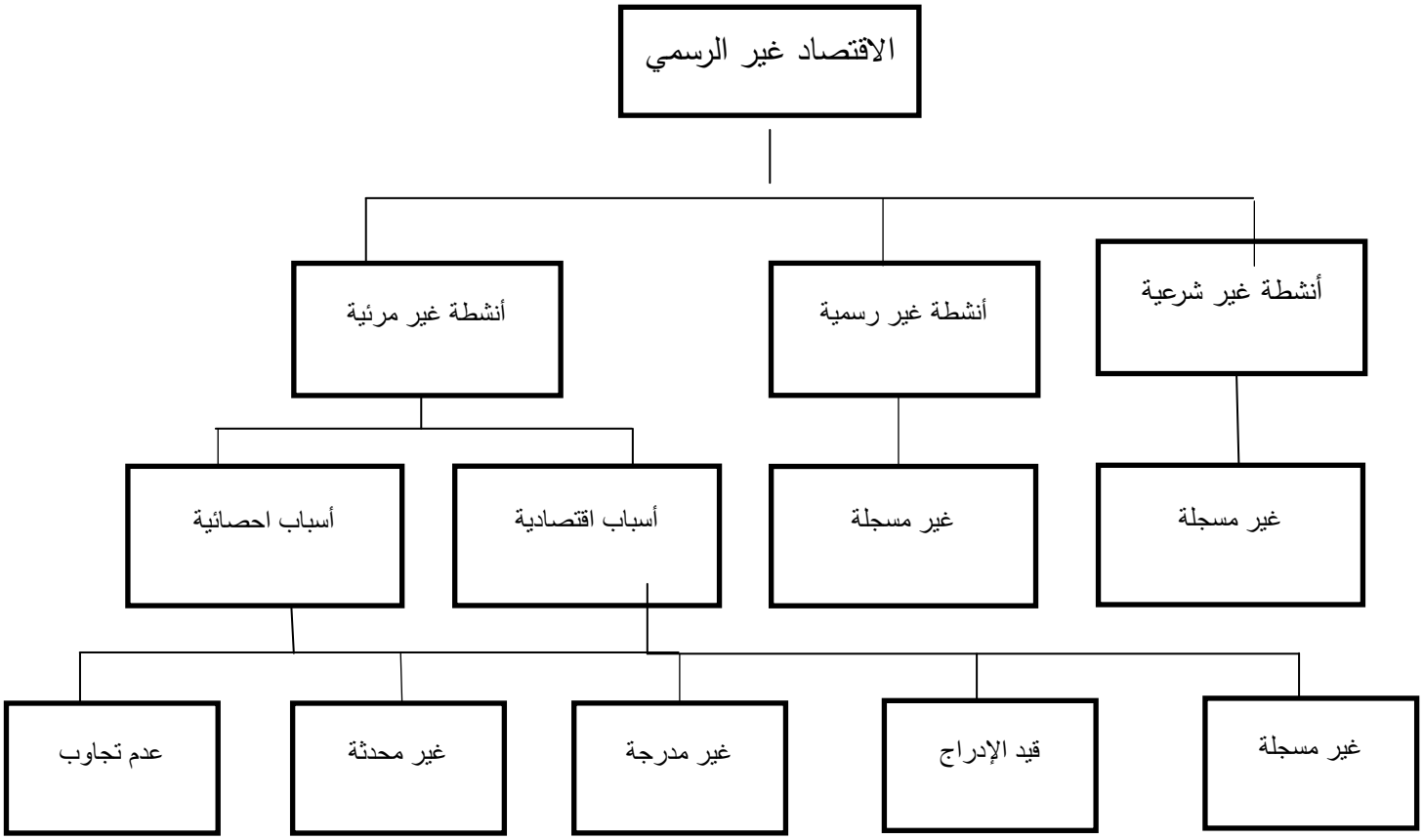

Source:Robert Dell Anno, the shadow economy in Portugal, journal of applied economics, nov2007, p255.

أولا : معيار الرسمية

قسم بيار روزنفالون Rosanvallon 1980الاقتصاد الكلي إلى ثلاثة مكونات هي: [1]

اقتصاد عام رسمى واقتصاد خاص رسمي و اقتصاد غير الرسمي.

ويرى أن الاقتصاد غير الرسمي طاهرة اقتصادية لها حقيقتها الخاصة سنة التي يجب أن ينظرإليها في إطار البينة الاقتصادية الكلية، واستند (روزنفالون) في تحديد الاقتصاد غير الرسمي إلى معيار الاتصال بين غير الرسمي والدولة ، إذ إن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تنفذ في ظل خط فاصل غير ثابت من رقابة الدولة من خلال مسارين : أحدهما مسار سري ويطلق عليه الاقتصاد السري أو التحتي ، والثاني ذاتي ، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي من وجهة تعتره يتكون من مكونين:

الأول: قطاع سري يشمل الأنشطة المخالفة القوانين الدولة، وهو نتيجة للخلل الهيكلي في الاقتصاد الرسمي.

الثاني: قطاع ذاتي والذي هو بمعنى آخر للأنشطة غير الرسمية، ويتشكل من أنشطة لا تخالف أنظمة وتشريعات الدولة، غير انه قطاع مبني على أشكال وأنماط اجتماعية وتنظيمية ، تنتجسلعاوخدمات إما تستهلك ذاتيا أو يتم تبادلها بالمقايضة.

([1])Pierre Rosanvallon, Le développement de l'économie souterraine et l'avenir de sociétés industrielles ; Le débat Gallimard n02, Juin, 1980, p17.

وكلا المكونين يشكلان الاقتصاد غير الرسمي الذي يضم الأنشطة غير المسجلة في الحسابات القومية أو بيانات الجهات الحكومية ، ويشمل وحدات إنتاجية صغيرة تنتج سلعا وخدمات وينخرط فيها من يعمل لحسابه الخاص، أو لدى الغير لقاء أجر، ويلاحظ أن هذه المشروعات الصغيرة قدمت في إمكانياتها وتقنياتها أكثر من الماضي ، وإن كانت لا تزال تركز على المنتجات البسيطة ، إلا أن هذا لا ينفي عنها صفة الرأسمالية ، لأنها تعمل للسوق في اقتصاد نقدي وتحصل على خاماتها ومعداتها من الاقتصاد الرسمي ، وتحتل الأنشطة التجارية قائمة الصدارة في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم خاصة النامي منها، وكل المؤشرات على أن حجم هذه المشروعات والأنشطة قد يزداد على عدد مثيلاتها في الاقتصاد الرسمي.[1]

كما يمكن توضيح آلية الترابط والسمات العامة بين الأنشطة المختلفة للاقتصاد غير الرسمي من خلال شكل رقم (2) الآتي:

الشكل رقم (2): آلية الترابط بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

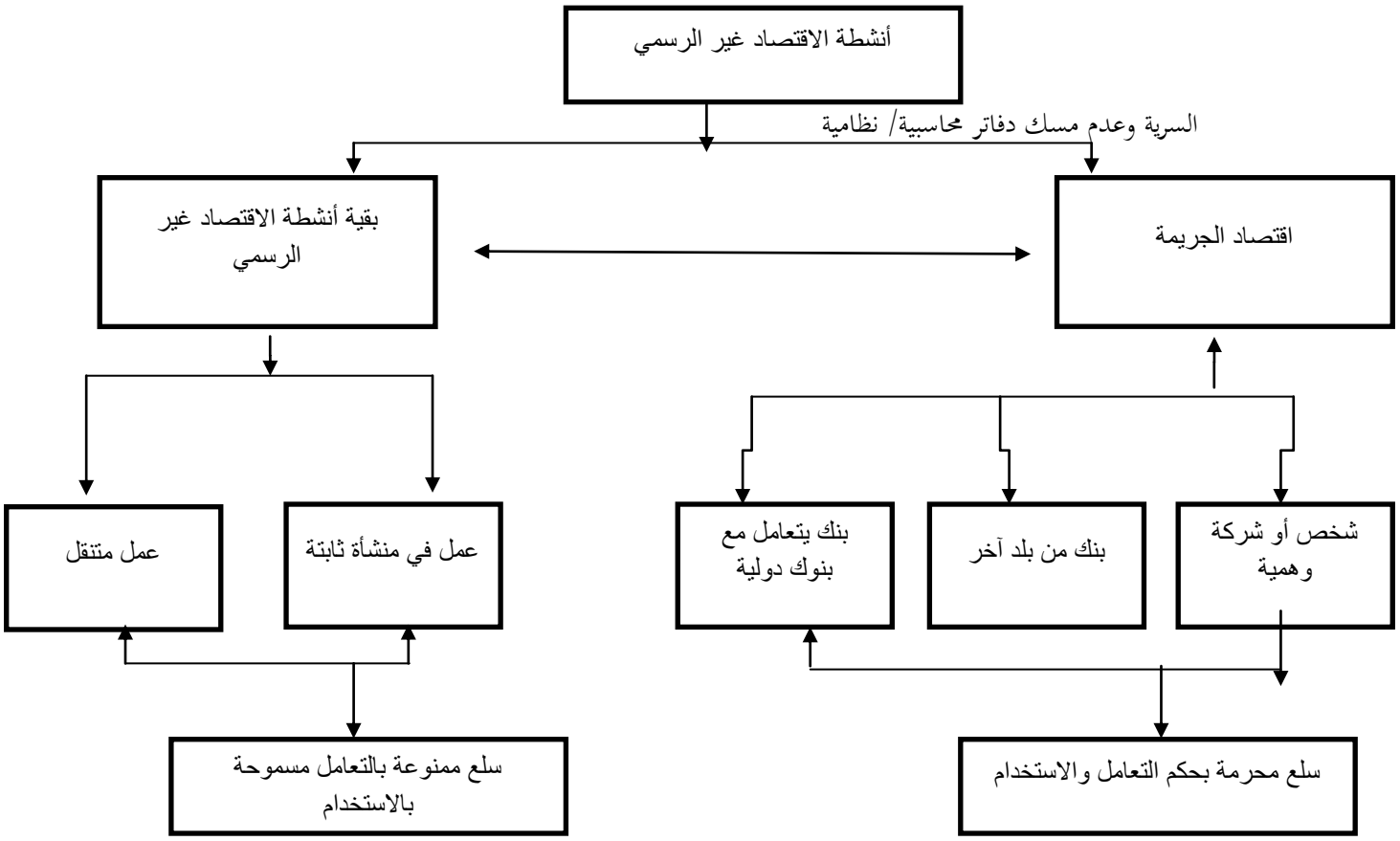

المصدر : حيان بن سليمان ، اقتصاد الظل والاقتصاد غير الرسمي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،2006 ، ص 02

من خلال التقسيمات السابقة نلاحظ مدى سعة مجال الاقتصاد غير الرسمي والعدد الكبير من الأنشطة التي تندرج تحت مفهومه، والتي يصعب أو يتعذر حصرها بدقة، ومهما اختلفت أساليب الدراسات الاقتصادية وتباينت مفاهيمها في

([1]) Pierre Rosanvallon, OP.Cit.pp (17 ;18)

عرض مكونات الاقتصاد غير الرسمي؛ فإنها لا تكاد تخرج عن الإطار الأساسي لهذا الاقتصاد وما يحويه من الأنشطة غير المسجلة والأنشطة غير المشروعة والمخالفة للنظام أو المحظورة ، باعتبار أن الضابط للنشاط هر الشرعية والقانونية.

ثانيا : معيار المشروعية

1 –الجانب المشروع

يحتل الجانب المشروع جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم خاصة الدول النامية ؛ حيث يلاحظ أن نشاطه لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي بها ويستوعب حوالي نصف عدد العمالة في الدول النامية، [1] كما يتواجد أيضا في الدول الصناعية المتقدمة نظرا لما يمر بها من ركود وتغييرات هيكلية ، تؤدي إلى زيادة البطالة التي بدورها تبحث عن فرص عمل في القطاع غير الرسمي .

يندرج تحت هذا القطاع العديد من الفئات بدءا من الباعة المتجولين ومرورا بعمالة الأطفال والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر غير المسجلة لدى المصالح الرسمية.

2 –الجانب غير المشروع

يقصد بالجا نب غير المشروع من الاقتصاد غير الرسمي تلك الأنشطة التي تتناقض مع مبادئ القانون بالإضافة إلى عدم تسجيلها في الحسابات الرسمية ، وقد صنف هارت Keith Hart 1973 الأنشطة غير الرسمية غير الشرعية إلى مجموعتين رئيسيتين من الأنشطة وهي :

1 – **الخدمات غير الشرعية** ، مثل عمليات النهب والاحتيال عموما ، مسلمي السلع المسروقة ، تجارة المخدرات بكل أنواعها ، التهريب ، الارتشاء والفساد السياسي.

2 – **الأنشطة التجارية غير شرعية:** مثل السرقات بمختلفأنواعها (ابتداء من النشالة الصغيرة وسرقات المحافظ من الجيوب واللصوصية حتى السطو المسلح) ، الاختلاس من المال العام والنصب على البنوك والقمار.[2]

يضاف إلى المجموعتين السابقتين نوع ثالث هو:

3 –**أنشطة الإنتاج والتصنيع غير المشروع** الذي يندرج تحته الإنتاج والتصنيع لبعض المنتجات غير الشرعية مثل إنتاجالمخدرات سواء بزراعتها في شك أولي أو بتصنيعها وتحويلها (مثل الأفيون والكوكايين والهيروين) ، والصناعات الكيماوية (كالأدوية المغشوشة ، والحبوب المهلوسة غيرها).

يعتبر هذا الجانب غير المشروع من أخطر الأنشطة على الاقتصاد وعلى المجتمع ، فهو يشمل كافة المعاملات المتعلقة بإنتاج وتداول السلع والخدمات المحظورة قانونا.

([1])كريم مصطفى حسن جوهر، القطاع غير رسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005، ص:23.

([2])Keith Hart, Informal Incom Opportunities ans Urban Employement in Ghana ; The journal of modern African Studies Vol:11; No:1 (Mars; 1973), published by Cambridje university, p69.

ثالثا: معيار التهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة عالمية توجد أينما وجدت الضرائب، ويترتب عليها اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات، وقد يترتب عليها استخدام السياسات الاقتصادية بطرق غير سليمة.[1]

يقصد بالتهرب الضريبي محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلها أو جزئيا عن طريق إتباع طرق وأساليب مخالفة للقوانين.[2]

طبقا لهذا المعيار فإن أشكال الاقتصاد غير الرسمي تشمل المعاملات النقدية وغير النقدية سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية، ويسمى هذا المعيار كذلك بمعيار خصائص السوق ويتضمن:

1 –المعاملات النقدية(أنشطة سوقية)

هي تلك الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق، وتستخدم النقود كوسيلة للتبادل، وقد تكون أنشطة مشروعة أو غير مشروعة.

2 –المعاملات غير النقدية (أنشطة غير سوقية)

هي تلك الأنشطة التي ينتج عنها سلعا وخدمات حقيقية، ولكن لا يتم تبادلها من خلال السوق، فقد تستهلك ذاتيا أو عن طريق الوحدات المنتجة أو يتم تبادلها بأساليب غير رسمية باستخدام المقايضة.[3]

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التشابك والتعقيد، كذلك فإن حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم يعد بالكامل. إن وجود الاقتصاد غير الرسمي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج القومي فقط، وإنما يؤثر على المعلومات حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي، مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع وغيرها، وفيما يأتي توضيح لأهم الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي.

أولا: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي

يترتب على وجود واتساع الاقتصاد غير الرسمي العديد من الآثار السلبية كفقدان حصيلة الضرائب وبالتالي التأثير في الموازنة العامة للدولة، كذلك ونتيجة لإخفاء النشاط وعدم الإفصاح فهو يؤثر في واضع السياسات الاقتصادية من خلال الحصول على إحصاءات خاطئة ومظللة عن حجم النشاط الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة والنمو وغيرها. ومن المعلوم أنه بقدر ما تكون المعلومات دقيقة تكون القرارات صائبة وواقعية، بالإضافة إلى فقدان جزء مهم من إيرادات الدولة نتيجة التهرب الضريبي،[4] وفيما يلي نتناول هذه الآثار بالتفصيل.

([1]) عبد المعطي البهواشي، عوامل التهرب من ضرائب الدخل، مجلة مصر المعاصرة، عدد 404 لسنة 1986، ص:41.

([2])بوعون نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، متيجة للطباعة، 2010، ص:169.

([3]) كريم مصطفى جوهر، مرجع سابق، ص:30.

([4]) جابر سليمان، المرجع السابق، ص18.

1 –الأثر على السياسات الاقتصادية

إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم فإن هناك احتمالا أن يقع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة. فنمو الاقتصاد غير الرسمي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو النتاج، وبالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي أخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات، فإن سياسة الاستقرار الاقتصادي سينشأ عنها إجراءات تحدث نوعا من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمي، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية وبمقتضاها يتحول الاقتصاد غير الرسمي من خلال التضخم والبطالة إلى اقتصاد ذي حجم أكبر.

2 –الآثار الاجتماعية والسياسية

التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع جراء تواجد ونمو الاقتصاد غير الرسمي أعلى بكثير من الفوائد التي يمكن أن يعود على المجتمع ككل، فالإخلال بعدالة توزيع الدخول نتيجة حصول فئات طفيلية وغير منتجة أو غير نظامية على دخول كبيرة وثروات طائلة يزيد من التفاوت الطبقي ويضعف النسيج الاجتماعي ويرسخ مفاهيم مغلوطة حول طريقة الكسب ولو على حساب منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية، وهذا يمثل تحديا مستمرا للاستقرار السياسي وعاملا مهيجا، وقد يسبب التوتر بين طبقات المجتمع وإضعاف تلاحمها.

من جانب آخر يؤدي تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته الوطيدة بالفساد إلى توليد ثروات كبيرة من أنشطة غير منتجة أو غير مشروعة لم يبذل في تحصيلها جهود حقيقية مشروعة أو لا تضيف قيمة حقيقية الاقتصاد الوطني الأمر الذي قد يساهم في تدهور قيم العالم والكسب المشروع في المجتمع وانتشار الأعمال غير الإنتاجية وشيوع ثقافات وأنماط استهلاكية غير رشيدة مصاحبة لسلوك الكسب السريع غير المشروع. وبشيوع هذه الأنماط الاستهلاكية تبرز فئات اجتماعية ذات استهلاك ترفي تعدل لصالحها المراكز النسبية للمجتمع، وبحكم مركزها المالي الذي قد يؤثر بقوة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

كذلك يؤدي شيوع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة إلى توغل الجريمة في المجتمع وزيادة معادلاتها لكون هذه الأنشطة غير المشروعة المصدر الرئيسي للأموال غير المشروعة والتي هي بدورها مصدر تمويل أنشطة خفية إجرامية جديدة بحكم التغذية المرتدة(Feed Back) أو العلاقة الدائرية التي تعمل في اتجاهين وعلى نحو مضاعف بين الأنشطة غير الرسمية والجرائم الاقتصادية وربما أنشطة الإرهاب. وقد تشجع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وما تحققه من كسب سريع على إغراق المزيد من قوة العمل للعمل في تلك الأنشطة مما يتسبب في انتشار الأمية وتراجع قيم التعليم والثقافة من خلال تسرب كثير من أفراد الطبقات الدنيا من التعليم الذي يؤهلهم لفرص وظيفية أفضل.[2]

([1]) VitoTanzi, The shadowEconomy, Its causes and itsconsequences, OP.Cit,pp(5-6)

([2]) حامد المطيري، المرجع السابق، ص98.

أخيرا قد يتسبب الاقتصاد غير الرسمي في تراجعه الإيرادات الضريبية ومساهمات الضمان الاجتماعية، وهذا بدوره يضعف قدرة الحكومة على تقديم المساعدات الاجتماعية لمستحقيها من ذوي الدخول المنخفضة.

ثانيا: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة، ولذلك فإن الحجج المدافعة عن القطاع غير الرسمي تتمثل في الايجابيات المتعددة لهذا القطاع والمتمثلة أهمها فيما يلي:[1]

- قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي.
- القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبالتالي تحقيق آثار توزيعه موجبه من خلال مساعدة محدودي الدخل.
- يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، وبالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الاقتصاد في وضع أفضل.
- يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الإعمال بالاستمرار والنمو في ظل سوء التيقن الإداري الحكومي، والمبالغة في الضرائب والرسوم التي تحد من نمو النشطة الاقتصادية القانونية.
- يحدث القطاع غير الرسمي مناصب شغل جديدة وبأجور مماثلة للأجور القانونية، وهذا راجع لاعتماده مصدر لاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة، وبالتالي يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي.
- يساعد الاقتصاد غير الرسمي في حل أزمة البطالة والتخفيف من حدتها في المجتمع، من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي.
- ويشير ديسبيورغDuisbur إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دور المهدئ الاجتماعي، ويقول إنه سواء كمان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

([1]) حورية بورعدة، المرجع السابق، ص75،76.

المبحث الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة

الموازنة هي أهم وثيقة تُعبر عن سياسة الدولة المالية ، فالموازنة العامة ليست مجرد أرقام ،بل هي تقديرات وحسابات دقيقة وعلمية مبنية على افتراضات سليمة ومنطقية تقوم من خلالها إدارة البلاد وعملية التنمية ، فتلك الوثيقة المحورية هي من العوامل الرئيسية وراء أية إنجازات وعقبات تنموية بحيث أدى تطور مفهوم الدولة إلى أن تكون دولة منتجة إلى تزايد أهمية الإيرادات والنفقات العامة فأصبح من المؤكد أن الموازنة العامة هيأداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم محددات الرفاه الإجتماعي ومستوى المعيشة في أية بلد.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة[1]

1 -تعدد التعاريف للموازنة العامة والمضمون واحد نذكر ما يلي:

- الميزانية وثيقة مصدق علبها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنيةمعينة
- الميزانية حسب المشرع الجزائري: تتشكل الميزانية العام للدولة من الإيرادات والنفقات النها ئية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون الماليةو الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها
- الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها.
- هي جرد النفقات والإيرادات المقرر تحقيقها خلال مدة محددة من طرف شخص أومجموعة وهي تعني بالنسبة للدولة مجموعة الحسابات التي ترسم لسنة واحدة الموارد و الأعباء الدائمة .
- قائمة تحتوي على الإيرادات و النفقات العامة المتوقعة لسنة مقبلة و تكون مصادفة عليها من طرف السلطات التشريعية "وهي التعبير المالي لبرنامج العمل المصادق عليه و الذي تنوي الحكومة تخفيفه للسن المقيلة تخفيفها لأهداف المجتمع" .

2 -**تعريف الموازنة العامة من منظور الاقتصاد الوضعي** :فالموازنة العامة هي تقدير مفصل ، ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن .يتبين من هذا التعريف أن الموازنة العامة للدولةتستند إلى عنصرين أساسين هما التقدير والاعتماد

- **فبالنسبة للتقدير** : يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية؛ وكذلك النفقات العامة التي تنتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة للشعب
- **أما بالنسبة للاعتماد**: فيتصد به حق السلطة التشريعية واختصاصها في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذي ، من إيرادات عامة ونفقات عامة وعلى هذا الأساس فإن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة، حتى تعتمد من السلطة التشريعية

([1])نور محمد لمين "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة جامعة آبي بكر بلقايد ،تلمسان ،ص 43,44

3 -الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية ، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة. المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع

4 -الموازنة تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى إلى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة. كما تعمل على التنسيق بين مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتسهيل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية

5 -خطة مالية تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها

6 -عملية تقدير لمجمل الإيرادات والنفقات العامة والإجازة بإنفاقها وجبايته

الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة

تتميز الميزانية بأربع خصائص:[1]

1 -تقسيم الميزانية إلى إيرادات ونفقات (وثيقة محاسبية): حيث تخضع الميزانية الشكليات التي يعرفها نظام المحاسبة العمومية على هيئات عمومية ذات طابع إداري (غير ربحي)و التي تعتمد في مسك محاسبتها على تقسيم الميزانية إلى قسم خاص بالإيرادات والآخر بالنفقات وكل جانب مقسم إلى فصول ، وكل فصل إلى أبواب وكل باب إلى مواد ثم بنود .

2 -وثيقة تقديرية:تبقى الميزانية وثيقة تقديرية، تمتاز بعدم اليقين، حتى ولو اعتمد في أعدادها على ع ناصر موضوعية لأنها تحوي بيانات تقديرية عن فترة مقبلة لا تستوجب التنفيذ حتى يتأكد من تحقيقها ويرجع سبب ذلك إلى عدم التأكد.

3 -وثيقة مساعدة لاتخاذ القرار:تعتبر الميزانية قاعدة لاتخاذ القرار بالنسبة لمسئولي المؤسسات حيث يعتمد في اتخاذ قراراتهم بصفة أساسية على الميزانية ، نظرا الطبيعة ومميزات المعلومات التي تتضمنها والتي تسمح بالتعبير عن كل الإمكانيات والموارد بطريقة مبسطة ومعبرة وسهلة التحليل .

4 -قاعدة لمراقبةالأداء: كما تم تعريف الميزانية سابقا فهي تعبر عن برنامج أو خطة عمل للمؤسسة لفترة زمنية محددة وبالتالي تعتبر كأداةلمراقبة الأداء من خلال قياس حجم ونسبةما تم تحقيقه من البرامج المسطرة والمقارنة بين ماكان مقررا وما تم تحقيقه فعلا .

المطلب الثاني: أهداف الموازنة العامة.

إن الميزانية العامة للدولة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية[2]

1 -**الأهداف التخطيطية**:يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية

- حصر احتياجات اتفاق وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة.
- حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.

([1]) محمد حسين الوادي،" مبادئ المالية العامة "دار المسيرة للنشر والتوزيع عثمان ،الطبعة الثالثة ,1436/2015ص:41

([2])محمد شاكر عصفور أصول الموازنة العامة "دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عثمان،الطبعة الثالثة2011/1432،ص15

- التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- التنسيق ين الميزانية برنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع البرنامج الزمنيللتنفيذ .

2 -**الأهداف الرقابية**:تتمثل في:

- قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.
- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.
- التحقق من أنالالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية.
- الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة والمحافظة عليها.
- المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

3 -**الأهداف السلوكية**:تهدف الموازنة العامة للدولة إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة من خلال:

- التشجيع على روح المبادرة والابتكار
- إفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الموازنة ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى وذلك يؤدي إلىزيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين زيادة الفعالية.

المطلب الثالث: مراحل الموازنة العامة وقواعدها

الفرع الأول: مراحل الموازنة العامة[1]

تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل نتناول كل منهاإجراءات معينة ونستعرض فيما يلي هذه

1 -**السلطة التي تتولى إعداد الموازنة** :إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة حقوقية ، جاز لنا القول أن حق المبادرة في الشؤون المالية يجب أن يعطى للسلطتين التنفيذية والتشريعية على السواء ولكل منهما اقتراح القوانين. ولكن إذا نظرنا إليه من وجهة عملية أمكنا القول أن حق اقتراح القوانين المالية يجب أن يحصر بالسلطة التنفيذية.وبالرغم من اختلاف الدساتير حول هذه الناحية ، فقد استقرت الأمور أن تتولى السلطة التنفيذية إعداد الموازنة وأن تكتفي السلطة التشريعية بالمناقشة والمراقبة ، وهكذا أصبحت الصلاحيات في صدد الموازنة ، موزعة بصورة واضحة ، فالحكومة تعد الموازنة مجلس الشعب يقرها والحكومة تنفذ الموازنة ومجلس الشعب يراقب ما إذا كان هذا التنفيذ متفقاً مع الإجازة التي أعطاها.

([1]) سعد بن حمدان اللحياني "الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،البنك الإسلامي للتنمية 1417 /1997

2 -**تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة** :إن هذا التقدير هو من أهم الأعمال التي يتوقف عليها تحقيق تعادل الموازنة وحسن تنفيذها. ولذلك يجب أن نتبع في ذلك أحدث الأساليب العلمية ليأتي ال تقدير أقرب ما يكون للحقيقة.

.3- **إقرار الموازنة (اعتماد الموازنة)**:وهو عرض مشروع الموازنة على السلطة التشريعية لدراسته ومناقشته والتصديق عليه. ويتضمن إقرار الموازنة تصديقاً على النفقات والإيرادات الواردة في المشروع الذي أعدته السلطة التنفيذية، وإذنا يمنح الحكومة إجازة تنفيذ الموازنة وإقرار الموازنة يجب أن يتم قبل تنفيذها.

4 -**تنفيذ الموازنة:** إن إعداد ا لموازنة من قبل السلطة التنفيذية وإقرارها من قبل السلطة التشريعية لا يعني تنفيذ أحكامها. بل هو إذن بالصرف والجباية. وتنفيذ الموازنة هو قيام الجهات المختصة ، وبصورة فعلية، بصرف الاعتمادات المفتوحة وجباية الإيرادات المقدرة ضمن صك الموازنة ، وتتم مرحلة التنفيذ تقر السلطة التشريعية مشروع قانون الموازنة ويصبح نافذاً وتقوم وزارة المالية بعملية تنفيذ الموازنة بواسطة المديريات التابعة لها والموظفين المعتمدين من قبلها لدى الوزارات والإدارات العامة الأخرى.

5 -**الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة** : يقصد بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة التأكد من أن الموازنة قد تم تنفيذها وفق مضمون الإجازة التي منحتها السلطة التشريعية.

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة[1]

1 -**قاعدة سنوية الموازنة العامة**:يقصد بقاعدة سنوية الموازنة العامة أن يحدث توقع وإجازة الإيرادات والنفقات العامة للدولة لفترة مستقبلية من الزمن.

2 -**قاعدة وحدة الموازنة:** تقضي قاعدة وحدة الموازنة بوجوب إدراج كافة عناصر الموازنة العامة للدولة بصورة مبسطة في وثيقة واحدة تضم جميع النفقات والإيرادات العامة. ومن ثم فإن تطبيق هذه القاعدة يعني عدم تعدد موازنات الدولة. ويساعد على التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة وتحديد حجم العجز أو الفائض في موازنة الدولة

3 -**قاعدة عمومية الموازنة:** قصد بقاعدة عمومية الموازنة العامة إدراج جميع عناصر النشاط المالية للدولة من نفقات إيرادات عامة دون إغفال أي جا نب من مكوناتها ولو كان ضئيلاً. فضلاً عن عدم القيام بأي مقاصة بين هذه صافي الإيرادات أو صافي النفقات، وذلك لتأتي الموازنة العامة لدولة وثيقة شاملةمفصلة لجميع النفقات والإيرادات العامة.

4 -**قاعدة توازن الموازنة العامة**:يقصد بتوازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي أن تحدد النفقات العامة العادية (وهي التي تنتج عن دور الدولة التقليدي أي نفقات الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي وبعض الأشغال العامة) بقدر يجعلها متساوية مع الإيرادات العامة العادية (الضرائب والدومين والرسوم) بحيث لا يكون هناك فائض أو عجز في الموازنة العامة

([1]) جمال لعمارة "منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر ،مقالة دكتوراه ،كلية علوم الاقتصاد ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2003،ص 38.

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول دراسة الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي، حيث بدأ بتحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وتعريفه بأنه مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج القومي، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية غير مسجلة من قبل السلطات الضريبية كالمبيعات والخدمات التي يتم تبادلها أو مقايضتها، أو غير قانونية نهائيا بحكم طبيعتها كالأنشطة الإجرامية مثل تجارة المخدرات والرشوة والتهريب، فهي مخالفة للقوانين من أصلها، كما تم تحديد خصائص هذا الاقتصاد والمتمثلة في صغر الحجم عموما، واستخدام تكنولوجيا كثيفة العمل، والاعتماد على المعرفة والعلاقات الشخصية، ومرونة الأجور، والقدرة على استيعاب العمالة العاطلة، إضافة إلى عدم التسجيل وعدم الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة للنشاط. كما تم تناول العناصر المكونة للاقتصاد غير الرسمي حسب معيار المشروعية والرسمية والتهرب الضريبي والقطاعات الاقتصادية ومعيار الدخل الاقتصادي، ثم تمت دراسة الأسباب التي تقف خلف نشوء واستفحال ظاهر الاقتصاد غير الرسمي، وهي تزايد الأعباء الضريبية وتعقد النظم والقيود الحكومية إضافة إلى تفشي البطالة والفساد في المجتمع وهناك بعض الأسباب المتعلقة بهيكل الاقتصاد، وقد تم تقسيمها إلى نوعين: آثار سلبية وعي الغالبة على الظاهرة تتمثل في تشويه الإحصاءات والبيانات الاقتصادية، وبالتالي تظليل واضع السياسات الاقتصادية، وتقدير معدل مغال فيه للبطالة، وإضعاف القوى الأساسية للنمو الاقتصادي. إضافة إلى آثاره السلبية على توزيع الدخل والكفاءة الاقتصادية، أما النوع الثاني من الآثار فهي الإيجابية من خلال قدرته على استيعاب العمالة الفائضة وتشجيعه للاستهلاك، مع توفيره السلع والخدمات بأسعار تنافسية إضافة لأداء دور المهدئ الاجتماعي والملاذ الذي يتوجه إليه الأفراد أثناء فترات الكساد والأزمات، إلا أن هذه الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي لا تلبث أن تتلاشى أمام خطر آثاره السلبية الكثيرة.

الفصل الثاني

تمهيد

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بعدة مراحل وتحولات اتسمت كل مرحلة بخصائص ميزتها عن غيرها؛ حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اشتراكية هيمنت فيها الدولة على كل المجالات الاقتصادية والسياسية باستعمال المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دورا مركزيا في جميع الميادين من خلال إنشاء المؤسسات الصناعية الكرى والمؤسسات المالية والمنام واحتكار التجارة الخارجية ومركزية آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وتمويلها وتنظيم وإنتاج السلع والخدمات، وكذا التحكم في التوظيف والأجور والأسعار وغيرها، وقد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاحات في البداية؛ حيث نما الاقتصاد الحقيقي في المتوسط بأكثر من6% ، كما سجلت معظم المؤشرات الاجتماعية تحسنا كبيرا؛ إلا أن اعتماد الدولة على الإيرادات البترولية وحدها في تمويل الخطط التنموية أدى إلى تعطلها وتوقفها مباشرة بعد انخفاض هذه الإيرادات نتيجة لانهيار أسعار النفط سنة 1986، ليدخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة أخرى تتميز بعدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات والمشاريع؛ مما أدى إلى فشلها وانخفاض مردودها، وفي هذه الفترة ارتفعت المديونية الخارجية حيث بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 69% سنة 1989أي أن مايعادل ثلثي الصادرات تخصص لخدمة الدين والباقي لا يكفي لسد الحاجات والمواد الضرورية لتدخل الجزائر بعدها في مرحلة أشد صعوبة بدخولها في أزمة أمنية خانقة (العشرية السوداء) وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبرى ناتجة أيضا عن التحول السريع إلى اقتصاد السوق.

كل هذه التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر الاختلالات الهيكلية التي عرفتها ساهمت بشكل كبير في ظهور وتفشي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بين أفراد المجتمع، وهذا نتيجة حتمية لقصور الاقتصاد عن تلبية جميع حاجات الأفراد من العمل والسلع والخدمات، وكذلك من العملة الصعبة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المطلب الأول: مرحلة الظهور (بعد الاستقلال إلى 1989)

تميزت بداية هذه المرحلة وبعد 132 سنة من الاحتلال بوضعية اقتصادية صعبة جدا تمثلت في غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الصبغة الحرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية. وكانت حوالي 90% من النشاطات الصناعية والزراعية بيد الأوربيين الذين تركوا فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين عند مغادرتهم الجزائر ؛ وأخذ مدخراتهم ورؤوس أموالهم معهم. وأمام هذه الوضعية الصعبة كان لابد للسلطات الجزائرية أن تؤسس لنفسها منهجا اقتصاديا مستقلا للنهوض من جديد اعتمدت فيه على تأسيس لجان التسيير للمستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل الأوربيين، والمساهمة في المؤسسات الفرنسية الباقية في البلاد واستعادة جزء منها، ثم إنشاء دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد وتأميم البنوك الأجنبية، وتعتبر هذه المرحلة عبارة عن مرحلة نهوض بالاقتصاد إلى أن تمكنت الجزائر من تأميم الموارد الباطنية (سنة 1971)، وتمكنت معها من رسم إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مخططات وطنية تنموية اتسمت بالنجاح الأولي نتيجة حصولها على التمويل اللازم والدعم الكبير من طرف الدولة، وازدهرت الاستثمارات الكبرى خاصة تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع التشييد لبناء، وانخفضت البطالة وتحسن المستوى المعيشي للأفراد وحققت الدولة معدلات نمو مرتفعة؛ إلا أن هذه المرحلة لا تخلو من بعض الانعكاسات السلبية، فنظرا لاستعمال سعر صرف عالي القيمة ووجود أسعار فائدة حقيقية سالبة اتجهت المؤسسات العامة إلى الاعتماد الكثيف على رأس المال ولوازم الإنتاج المستوردة إضافة في سياسة التشغيل التي لا تخضع العرض والطلب أو الاحتياجات الحقيقية للعمالة. كل هذه السياسات التوسعية مع النمو الديموغرافي التي أدت في النهاية إلى وجود سوق داخلي كلين لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاته في ظل ركود القطاعات الأخرى، وقد تم تلبية هذه الحادات عن طريق الاستيراد مما أدى إلى ارتفاع المديونية بشكل كبير لتصل إلى 18 مليار دولار سنة 1979 بعد أن كانت لا تتعدى واحد مليار دولار سنة 1970، كل هذا أدى إلى بروز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتمكنها من الانتشار شيئا فشيئا[1].

بعد سنة 1980 تفاقمت أزمة المديونية بشكل كبير مما خلق صعوبات تمويلية كبيرة، تلتها أزمة النقط سنة 1986 (الصدمة البترولية العكسية)؛ حيث انهارت أسعار البترول، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة بشكل كبير جدا من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، وذلك لأن المحروقات تشكل أكثر من 97% من الإيرادات الجزائرية (انخفض سعر البترول من 30 دولار عام 1985 إلى 14 دولار عام 1986)، وبعد هذه السنة يمكن القول أن

[1]- ساحل فاتح، شعباني لطفي، أثار وانعكاسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، ديسمبر2005 ، ص03.

الاقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة حقيقية؛ حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتمويل جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج، كما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل[1]

بلغت نسبة البطالة 18 .1% عام 1989 بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم الى 10% في نفس السنة؛ كل هذه العوامل أدت إلى عدم الاستقرار وإلى تكون مجموعة من الاختلالات الهيكلية كالاختلال بين الطلب والعرض الكليين، الأسعار والأجور، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وغيرها من الاختلالات التي كان لها الأثر الأكبر في تدعيم أركان الاقتصاد غير الرسمي وتوطيده .

من جانب آخر أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في السواق الرسمية. كما أن جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي وفي طل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارات المنفذة خلق حوافر قوية للتهرب الضريبي واللجوء إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية. والجدول التالي رقم (02) يبين حجم الدخل غير الرسمي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1970 و 1990.

الجدول رقم (02): يبين حجم الدخل غير الرسمي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1970 و 1990.

السنوات	الدخل غير الرسمي	نسبة الدخل غير الرسمي %PIB
1970	6829.009	28%
1972	8883.809	29%
1974	12857.955	23%
1976	15751.724	24%
1978	44604.417	27%
1980	50079.934	27%
1982	55833.673	24%
1982	79636.704	21%
1986	98356.680	27%
1988	98356.680	28%
1990	132802.176	24%

المصدر: بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد غير الرسمي"، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2006/ 2007 ،ص (332-333.)

[1]- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار ، أفريل ، ص4.

من خلال الجدول رقم (11) تلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتراوح بين 96829 مليون دينار جزائري كحد أدنى و 176132802 مليون دينار جزائري كحد أقصي، وأن متوسط نسبة الدخل . 6%، وهي نسبة مرتفعة لا غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-1990) حوالي 25 يمكن الاستهانة بها .

رغم عدم التصريح بالقطاع غير الرسمي رسميا في تلك المرحلة، إلا أن بروزه وانتشاره كان نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا، وكذا التقويم المفرط لسعر صرف الدينار الجزائري آنذاك، إضافة إلى ذلك انخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة 1982 لتعرف انزلاقا شديدا عام 11986 مما أدى إلى انخفاض الإيرادات بحوالي 50% خلال سنة واحدة من 1 . 3 مليار دولار عام 1985 إلى 7 مليار دولار سنة 1986، وقد اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي ازدادت عمقا إلى فرض سياسة تقشفية تقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليه من نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان [1]، هذا ما وّلد نقصا كبيرا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، وكوانذلك حافزا لظهور ما يعرف بتجارة الحقيبة أو "الطراباندوا" و البيع تحت الطاولة. ولعل هذا ما يفسر ارتفاعنسبة الاقتصاد غير الرسمي من 21 %سنة 1984(قبل الأزمة البترولية) إلى 27 %و 28 %سنتي 1986 و 1988 بعد الأزمة.

الشكل (03): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1970-1990)

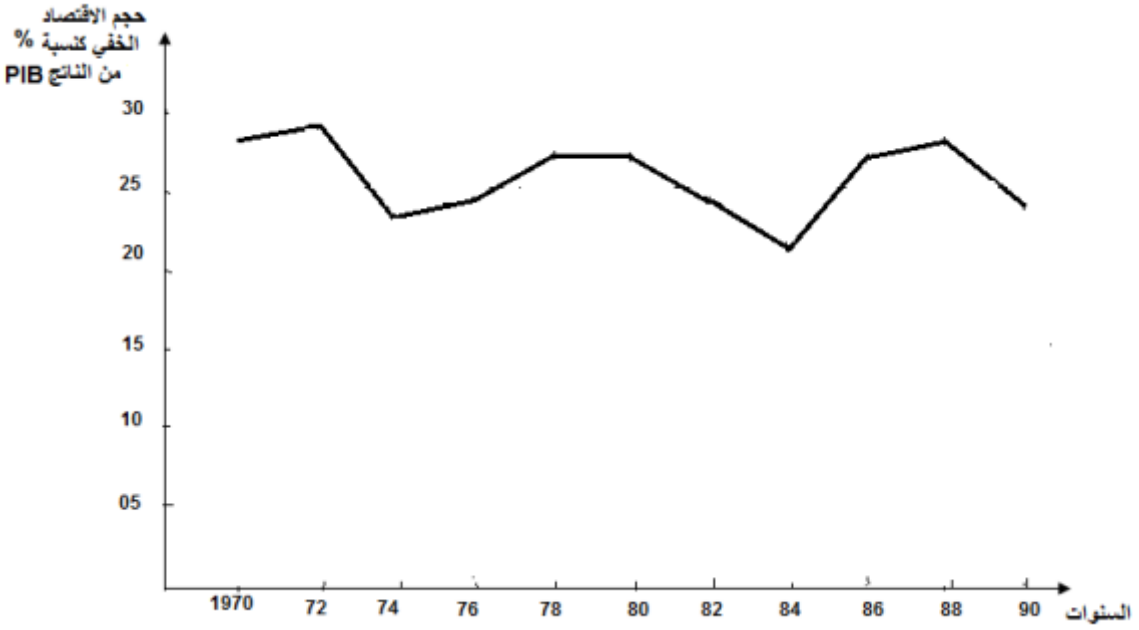

المصدر: تفريغ بيانات الجدول 02

[1]-صالح مفتاح، مرجع سابق،ص6.

من خلال الشكل رقم (16) أعلاه نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين سنتي 1970 و 1990 كان محصورا في المجال 21% إلى 29%، وهي نسب مرتفعة جدا بمتوسط يقدر بحوالي 1825 أي أن ما يعادل ربع الاقتصاد الجزائري بمارس بصفة غير رسمية ولا تستعيد الدولة منه بصورة مباشرة.

المطلب الثاني: مرحلة الانتشار (1990–2000)

شهد الاقتصاد الجزائري أواخر ثمانينيات القرن الماضي صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط (الصدمة البترولية العكسية 1986)، وظهرت المساوئ الجلية التخطيط المركزي؛ حيث عانت الجزائر من ركود اقتصادي شديد وفشل في المخططات المنتهجة، وعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة، وارتفاع الديون الخارجية ومعدل خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات التي شهدت ندرة شديدة في الأسواق الجزائرية، كما تميزت هذه المرحلة إضافة إلى الأزمة المالية والاقتصادية بأزمة أمنية واضطرابات سياسية كبيرة أثرت بشكل كبير على كل النواحي وعلى المكانة الخارجية للجزائر، كما شهدت تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي، والتي أفضت إلى إعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994 التي بلغت 26 .5 مليار دولار عام 1993، 75% منها واجب السداد بين 1990 و1993، وذلك بعد عجز الدولة عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وبدأت الجزائر تتحول شيئا فشيئا إلى الاقتصاد الليبرالي وهذا قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي بعدالتجربة الفاشلة في ظل النهج الاشتراكي، وأمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارين 1989 عن طريق المفاوضات السرية التامة تحصلت بموجبه على أرض بقيمة 30 مليون دولار من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصيرة حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة وثم إصدار قانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، وهذا من أجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار بحيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة وقوى العرض والطلب، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على مواصلة الإصلاحات وتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية والخاصة، وترشيد عملية الاستهلاك والادخار، والسماح للخواص بالاستيراد وهذا بداية لتحرير التجارة الخارجية. ولتحقيق هذه الأهداف تحصلت الجزائر على قرض بقيمة 400 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط[1]

تم خلال هذه المرحلة إصدار قانون النقد والفرض 90-10 الذي ينص على فتح فروع للبنوك الأجنبية واستقلالية البنك المركزي، وبالتالي وضع النظام المصرفي على مسار الانتقال إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم الفصل بين ميزانية الدولة والدائرة النقدية .

[1]– موسى رحماني، الإصلاحات "الإملاءات" بين مناطق المريض وواقع الرفض، ملتقي دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، 2005، ص03.

كما تم تخفيض قيمة الدينار بشكل كبير من 9 دينار لكل 1 دولار سنة 1990 إلى 18 .5 دينار لكل 1 دولار في مارس 1991، ثم إلى 22 دينار لكل 1 دولار في سبتمبر 1991. وظل هذا الانخفاض مستمرا حتى سنة1994 [1].

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين اتجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وكان برنامج التثبيت الاقتصادي يهدف إلى توفير الاستقرار الاقتصادي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن في المؤشرات الكلية، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير المرتبطة بإدارة الطلب الكلي التي تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة و المرتبطة بالسياسة المالية والنقدية وعادة ما تكون هذه التدابير قصيرة المدى (سنة واحدة)، ثم تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على فرض موسع لمدة 3 سنوات ابتداء من ماي 1995 إلى ماي 1998 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تغيير النظام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد، من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- إعادة تنظيم القطاع الإنتاجي العمومي (الصناعة، البناء، الفلاحة ...الخ)، وتقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي،
- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص.
- تقليص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل ونقشي ما يعرف بتجارة الحقيبة وتوجه الشباب والبطالين إلى "الطراباندو" و البازار والطرق غير المشروعة في المعاملات التجارية والاقتصادية؛ مما دعم وسيلة التهرب من دفع الضرائب وعدم التصريح بالمداخيل زيادة ملحوظة لعند النساء المشتغلات جزئيا وفي الأعمال المنزلية التي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم.
- التشغيل غير المستقر للمسنين والعمال الدائمين أو المسرحين من طرف القطاعات المنظمة العمومية أو الخاصة إثر تقليص العمال.
- إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ 1988 وتوسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة وغير متابعة.
- انتشار عمالة الأطفال في المدن الصغيرة والقرى نتيجة لانخفاض المستوى المعيشي للأسر،
- الحالة الأمنية للبلاد التي ساعدت على انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.
- في بداية 1991 شرعت الدولة بإدخال إصلاحات جذرية على النظام الضريبي عن طريق إنشاء ضرائب جديدة IRG، IRS، .TVAوندعم هذا الإصلاح أكثر بظهور قانون المالية سنة 1992 والذي حدد النسب التطبيقية لكل أنواع ضرائب النظام الجديد وأهم ما ورد في هذا النظام يمكن حصره فيما يلي:

[1]- سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009 ،ص ص (52-53.).

– أن يكون قادرا على تحقيق الأهداف الضريبية الثلاثة (المالي، والاقتصادي، والاجتماعي). – تجنيد إجراءات مالية كافية لتمويل وظائف الدولة والفصل بين الجباية البترولية والعادية – .عدالة النظام الضريبي وأن يتسم بالبساطة والانسجام مع الدول الأخرى.

– إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة TVA والذي يتضمن أربع معدلات: 7%، 13%، 21%،

– إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد

– إدخال الضريبة على أرباح الشركات IBS ، بتطبيق معدل عادي قيمته 42% ومعدل مخفض بـ 5 %للأرباح المعاد استثمارها

لقد عرف هذا الإصلاح الضريبي عدة تعديلات على جميع الضرائب سواء في المعدلات الضريبية أو مجال تطبيقها قصد زيادة فعاليته من خلال تخفيف العبء الضريبي على المكلف؛ إلا أن هذا الإصلاح لم يدعمه إصلاح الإدارة الضريبية؛ مما انعكس سلبا على النتائج المحققة[1]. كما أنه لم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد بين النقطي وغير النفطي، وهذا ما يتجلى من خلال هيكل الجباية العادية العائدة للدولة؛ حيث أنها على مدار الفترة 1993-20000 كانت تتراوح ما بين 33 .4% و 47 99%4 مما يدل على أن وزن الجباية النفطية ما زال مهيمنا.

رغم هذه الإصلاحات ونتيجة للتحول السريع الذي قامت به الجزائر عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تطورا سلبيا خاصة في بدايات الإصلاح والتحول إلى اقتصاد السوق.

– نمو سلبي للناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية؛ مما أدى إلى انخفاض محسوس للشغل الفردي قدره (-15.7%)

– إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار، وهذا باستثناء سنتي 1990 و 1991.

– ارتفاع كبير لنسبة التضخم الناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار؛ حيث بلغت نسبته (سنة 1994 و 29 .5 سنة1995 [2].

– تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشمل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات و تباطؤ النشاط الاقتصادي، إذ انتقل معدل البطالة من حوالي 15% سنة 1986 إلى 20% سنة 1990 ليصل إلى 29.25% سنة 1993.

– انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة.

إضافة إلى ذلك لا يمكن إهمال جانبا مهما و مؤثرا للغاية مرت به الجزائر في تلك المرحلة وهو الاضطرابات السياسية بعد سنة 1990، و ما نتج عنها من آثار سلبية جد معرقلة من الناحيتين الاقتصادية، وغياب ثقافة الدولة عن المسئولين حيث ارتفع معدل الفساد و الإجرام و الاحتيال تدهورت ظروف معيشة كل السكان و انخفض الدخل المتوفر للأسر ب 20%و الذي يعود أساسا إلى تقلص مداخيل الأجراء بنسبة (- 38.7 %)[3] ، وفي مقابل ذلك تطور الاقتصاد

[1]– ناصر مراده الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003) منشورات بغدادي، 2003،ص13.

[2]– ساحل فاتح، شعباني لطفي، مرجع سابق، ص11.

[3]– منشورات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، القطاع غير الرسمي – أوهام و حقائق- الدورة العاية24، سنة 2004، ص78.

غير الرسمي و ازدهر لأنه الملجأ الوحيد للسكان من أجل تأمين متطلبات معيشتهم ، حيث بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي (كنسبة من الناتج الداخلي الخام) في الفترة بين 1990-1999 حوالي 26.7.%

الجدول رقم (03): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	الدخل غير الرسمي	نسبة الدخل غير الرسمي PIB%
1990	132802.176	24%
1991	189504.637	22%
1992	28557.801	27%
1993	332071.884	28%
1994	452849.254	30%
1995	507379.396	25%
1996	644048.228	25%
1997	862185.652	31%
1998	849752.297	30%
1999	819914.110	25%

المصدر :بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان، 2007/2006،ص 3.

من خلال الجدول رقم (03) أعلاه تلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتراوح بين 133 مليار دينار جزائري كحد أدنى و 820 مليار دينار جزائري كحد أقصى، وأن متوسط نسبة الدخل غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-1999) هي 26.7%.

سجلت أعلى نسبة للاقتصاد غير الرسمي سنة 1997ب 31% من إجمالي الناتج الداخلي الخام (PIB) ، وهذا كله راجع كما سبقت الإشارة إليه إلى الآثار السلبية الناجمة عن سرعة التحول إلى اقتصاد السوق، وما ينتج عنه من اختناقات واختلالات هيكلية يمكن القول أنها عادية في ظل أي تحول من نظام اقتصادي معين إلى نظام آخر ، كما أن تخلي الدولة ولو جزئيا عن حماية المؤسسات العمومية المتعثرة بإصدار مرسوم تشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، ينص على إمكانية إفلاس المؤسسات العمومية مثلها مثل باقي المؤسسات الخاصة عند تعثر ديونها وعدم إمكانية السداد، وإلغاء القانون الذي كان يحميها من الإفلاس وما نتج عنه من حل العديد من المؤسسات العمومية وتسريح عمالها الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على إعالة أسرهم ولو بطرق غير مسجلة أو بعبارة أخرى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي ، و الجدول التالي رقم (04) يوضح عدد العمال المسرحين و عدد المؤسسات التي تم غلقها بين (1997-1994).

الجدول رقم (04) يوضح عدد العمال المسرحين و عدد المؤسسات التي تم غلقها بين 97-94.

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم غلقها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: ساحل فاتح، شعباني لطفي، أثار وانعكاسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، ديسمبر2005 ، ص13.

من خلال الجدول رقم (04) أعلاه تلاحظ أن عند العمال المسرحين بين (1994-1997)قد بلغ حوالي 519881 عامل، وهذا يظهر مدى قسوة القرارات الاقتصادية حين تتعارض مع المصالح الاجتماعية، ومدى الغين الذي تال من العائلات الجزائرية التي انخفض متوسط دخل الفرد فيها من 1822 . 8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997[1] ، ولعل ارتفاع عدد المؤسسات المغلقة وعدد العمال المسرحين خاصة سنة 1997 إضافة إلى عوامل أخرى سبق ذكرها هو ما رفع من نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى 31% سنة 1997.

شكل رقم (04) تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين (1990-1999)

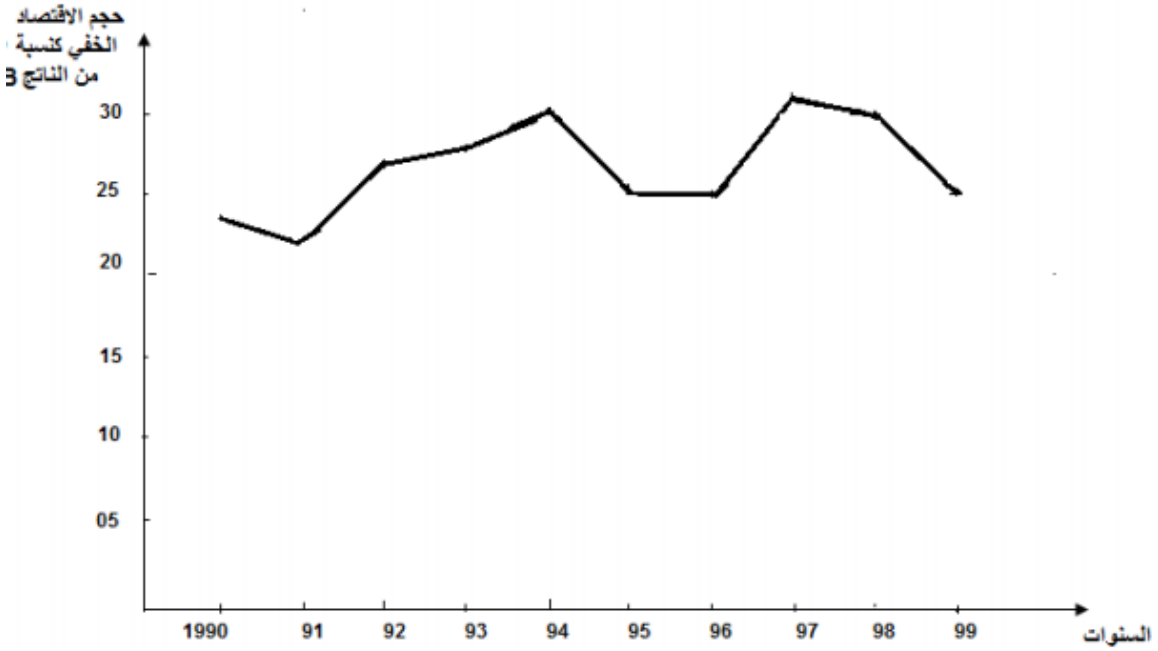

المصدر تفريغ بيانات الجدول (03)

[1]- روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الإقتصادية لبرنامج تعديل الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد الدحلب، البليدة، 2003، ص07.

من خلال الشكل رقم (04) أعلاه نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين سنتي 1990 و 2000 كان محصور في المجال 22% إلى 31%، وهي نسب مرتفعة جدا، أي أن ما يعادل تقريبا ثلث الاقتصاد الجزائري يمارس بصفة غير رسمية ولا تستفيد الدولة منه بصورة مباشرة.

المبحث الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر في الفترة2000–2016

تسعى كل الحكومات إلى تحقيق مصالح تمويلية داخلية متسمة بالاستقرار والدوام نظرا للانعكاسات السلبية التي تترتب عن التمويل الخارجي والافتراض المشروط من الهيئات المالية، كما تحتاج الدولة إلى مصادر مالية دائمة لتمكنها من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها لتسيير المصالح العامة، وتعتبر الضرائب من بين أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة من أجل سد نفقاتها العامة، ومن خلال هذا المبحث سنعمل على تحليل النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000–2016)

إن السياسة الاتفاقية في الجزائر في الفترة 2000 إلى 2016، تميزت بتصاعد نمو الإنفاق العام، وهذا نظرا لإتباعها لسياسة اتفاقية توسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر.

وقبل الخوض في تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر سنحاول دراسة مفهوم النفقة العامة بشكل واضح كما يلي:

أولا– تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها:" **مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من إشباع حاجات عامة**".[1]

ومن هذا التعريف يمكننا أن نحدد ثلاثة أركان للنفقة العامة يلزم توافرها وهي كالتالي:

1 -الشكل النقدي للنفقة العامة

أن النفقة العامة تأخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع. فقد كانت الوظائف العامة غير مأجورة، ويمنح الشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة، أو الألقاب والأوسمة، ولكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة حيث انتهى عهد الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة والتبادل، فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية وأهمها:

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين الأفراد لتغطية النفقات العامة.
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

([1]) محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص105.

فالطابع النقدي للنفقة العامة يشمل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها، كدفع مرتبات وأجور العاملين.

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور الموصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.[1]

2 -صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة

لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والخاصة معيارين هما:

2-1- المعيار القانوني:

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة. فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق منفعة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما الثاني يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.[2]

2-2- المعيار الوظيفي:

ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد. فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة عامة حسب هذا المعيار التي تقوم الدولة بصفتها السيادية.

وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا. تعرف النفقة العامة على أنها النفقة التي يقوم بها شخص عام في مجال نشاطه العام، فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى، لا تعتبر نفقة عامة حيث أنها تخرج من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام.

3- هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة

أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع، ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس بالنيابة التي تمثل الشعب لتجديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم اساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام.

([1]) محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص106.

([2]) محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص107.

ثانيا– تحليل النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000–2016)

ومن أجل تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر تم الاعتماد على جداول ومنحنيات بيانية كما يلي:

الجدول (05 تطور حجم النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2000–2016) الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	حجم النفقة العامة	السنة	حجم النفقة العامة
2000	1178.122	2009	4246.334
2001	1321.028	2010	4466.940
2002	1550.646	2011	5731.407
2003	1639.265	2012	7058.120
2004	1888.930	2013	6024.100
2005	2052.037	2014	6995.800
2006	2453.014	2015	7656.300
2007	3108.669	2016	7984.100
2008	4191.053		

Source : banque d'Algérie le rapport (2005,2008,2016) , https://www.bank-of-algeria.dz/, consulte le 2019/03/05

من الجدول السابق يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام من سنة لأخرى على طوال فترة الدراسة والمحدد من (2000-2016) غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع أحيانا تنخفض وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، وهذا ما يؤكد إتباع الجزائر للسياسة الانفاقية التوسعية المعتمدة في مصدرها على الأرباح التي تجنى من صادرات البترول والغاز، ومحاولة منا لتسهيل عملية القراءة قسمنا فترة الدراسة إلى مرحلتين وتمثل التغيرات في أعمدة بيانية كما يلي:

1–المرحلة الأولى: (2000–2009)

لدراسة تطور النفقات العامة خلال هذه الفترة نعتمد على الجدول التالي:

الجدول (06): يوضح تطور حجم النفقات العامة في الجزائر والنسب المئوية الممثلة لها في الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	حجم النفقة	نمو النفقة%
2000	1178.122	-
2001	1321.028	12.13
2002	1550.646	17.38
2003	1639.265	5.71
2004	1888.930	15.23
2005	2052.037	8.63
2006	2453.014	19.54
2007	3108.669	26.73
2008	4191.053	34.82
2009	4246.334	1.32

Source : banque d'Algérie le rapport (2005,2008,2016) , https://www.bank-of-algeria.dz/, consulte le 2019/03/05

من خلال الجدول نجد إن وتيرة الإنفاق العام ترتفع من سنة لأخرى حيث ارتفع سنة 2009 إلى 4246334 مليون دينار جزائري، وهذا نسبة إلى 1178122 م.دج، سنة 2000، ويعود هذا إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط حيث قفز سعر البرميل من 17.44 دولار أواخر سنة 1999 إلى حوالي 36 دولار سنة 2004، لترتفع نسبة الإنفاق العام ب15.23%في نفس السنة وذلك بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006.

الشكل (05): تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2009)

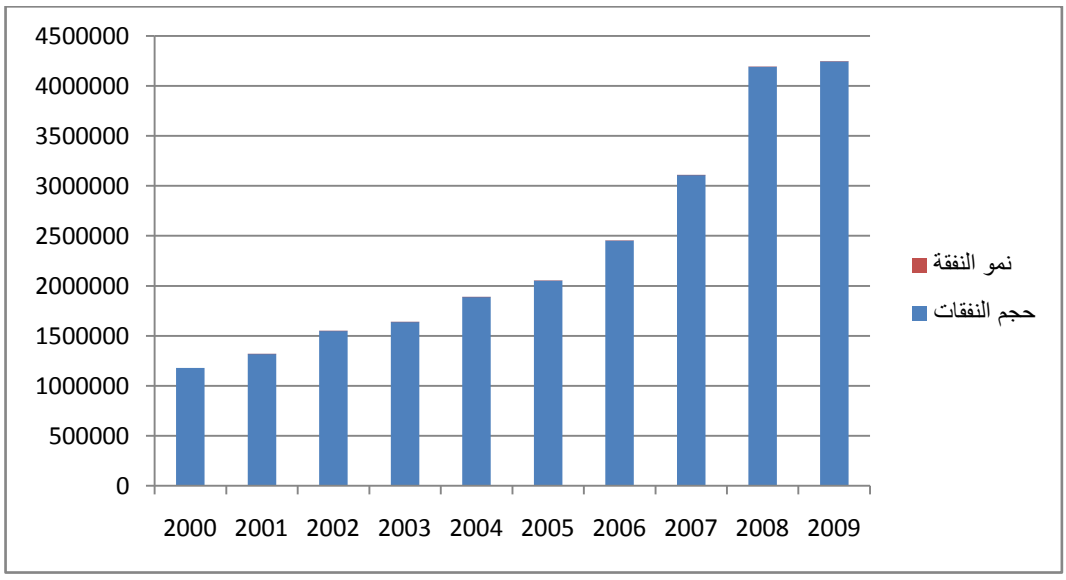

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (06)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النفقات عرفت تزايد مستمر لكن بوتيرة منخفضة من سنة 2000 إلى سنة 2005، أما من سنة 2006 إلى سنة 2008 تتزايد بوتيرة سريعة ، ثم تتباطأ في النمو بين 2008و 2009.

الجدول (07): يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر والنسب المئوية الممثلة لها للفترة (2010-2016)

السنوات	حجم النفقة العامة	نمو النفقة%
2010	4466.940	-
2011	5761.407	28.31
2012	7058.120	23.15
2013	6024.100	14.65
2014	6995.800	16.13
2015	7656.300	9.44
2016	7984.100	4.28

Source : banque d'Algérie le rapport (2005,2008,2016) , https://www.bank-of-algeria.dz/, consulte le 2019/03/05

من خلال الجدول يتبين وجود زيادة طفيفة من سنة 2009 قدرت ب 4246940 م. دج إلى 4466940 سنة 2010، بنسبة بلغت 1.31% وهذا راجع إلى أزمة 2008، كما بلغت النفقات العامة سنة 2011- 5731407 م. دج أي بزيادة مئوية قدرها 28.3% مقارنة مع سنة 2010، اما في سنة 2012 فقد بلغت النفقات 7058200 مليون دج بنسبة زيادة تقارب 23.14%، وسنة 2013 انخفضت النفقات إلى 6024100 مليون دج أي بانخفاض يساوي 14.65%، وفي سنة 2014 بلغت 6995800 مليون دج بزيادة تساوي 16.13%، لتعود وتتحسن في سنتي 2015 و2016، لتصل إلى حوالي 8000000 مليون دج.

الشكل رقم (06): تطور النفقات العامة في الجزائر من (2010-2016)

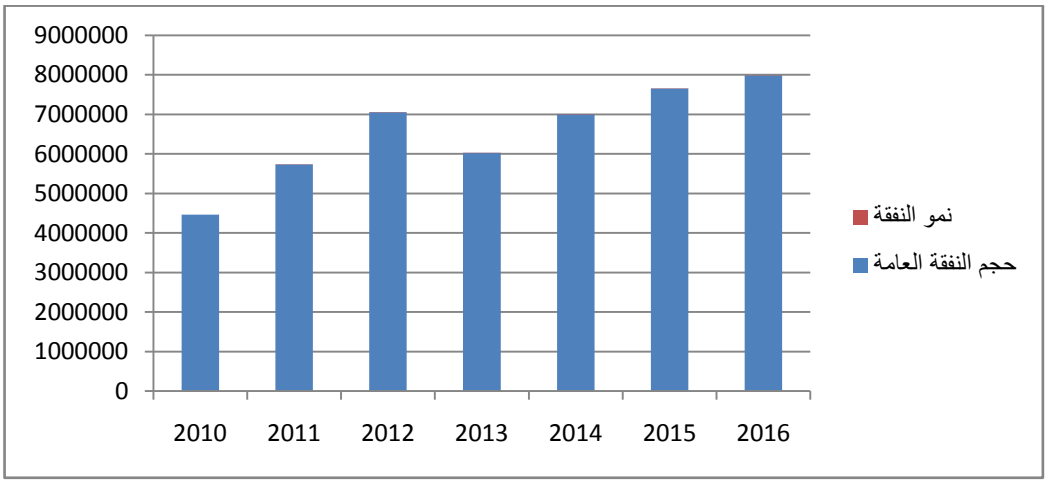

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (07)

يتضح منالشكل أعلاه أن النفقات العامة عرفت تذبذبات من 2010-2016، حيث عرفت تزايد من سنة 2010 إلى سنة 2012 ثم انخفضت سنة 2013 لترجع إلى الارتفاع لكن بوتيرة أقل باقي السنوات.

المطلب الثاني: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2000-2016)

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة، ففي الجزائر تعددت أنواع هذه الإيرادات وتشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17،[1] وسنعمل في هذا المطلب على تحليل الإيرادات العامة في الجزائر تحليلا يمكن القارئ من فهم محتواها بشكل جيد، لكن قبل هذا سنحاول التطرق إلى هيكل الإيرادات العامة في الجزائر ومفهومها بشكل مختصر كما يلي:

أولا: تعريف الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة على أنها "**الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة**".[2]

ثانيا: هيكل الإيرادات العامة في الجزائر:

تصنف الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة الجزائرية إلى قسمين: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

1- الإيرادات الضريبية (الجبائية)

تتمثل الإيرادات الضريبية في إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية.

1-1- الجباية العادية

وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم وهي كالتالي:

الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية وفوائد السلف والضمانات والمرتبات والأجور...

حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل انتقال رأس المال، ورخص السياقة، وطوابع جوازات السفر والبطاقة الرمادية....

الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والفضة.

الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

([1]) عبد المالك بلوفي، اثر الاصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، تخصص: الاقتصاد، جامعة وهران، وهران، الجزائر، ص67.

([2]) محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص48.

الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للاستيراد والتصدير

2-1- الجباية البترولية

تتكون من مجموع اقتطاعين، وهما:

- ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز.

- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة على نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2- الإيرادات غير الضريبية:

وهي تشمل العناصر التالية

2-1 إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

والتي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود مليتها للدولة، وكذا المكافئات التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.

2-2- الإيرادات المختلفة للموازنة العامة للدولة:

كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف والمناطق الأثرية.

2-3- الإيرادات الاستثنائية:

وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول والهبات المقدمة من الخارج.

ثالثا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000-2016)

وبصفة عامة تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة، تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر من أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية التي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية وهو ما سنحاول توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000-2016)

النسبة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية		الجباية العادية	
		قيمتها	نسبتها	قيمتها	نسبتها
2000	1562.7	1213.2	77.63	349.5	22.37
2001	1399.6	1001.4	71.54	398.2	28.46
2002	1490.8	1007.9	67.60	482.9	32.40
2003	1874.9	1350.0	72	524.9	28
2004	2151.1	1570.7	72.98	580.4	27.02
2005	2993.1	2352.7	78.60	640.4	21.4
2006	3519.8	2799.0	79.52	720.8	20.48
2007	3563.5	2796.8	78.48	766.7	21.52
2008	5053.8	4088.6	80.90	965.2	19.1
2009	3559.3	2412.7	67.79	1146.6	32.21
2010	4203.0	2905.0	69.12	1298.0	30.88
2011	5428.6	3979.7	73.3	1448.9	26.7
2012	6092.9	4184.3	68.68	1908.6	31.32
2013	5709.1	3678.1	64.42	2031.0	35.58
2014	5479.8	3388.4	61.83	2091.4	38.17
2015	4728.2	2373.5	50.19	2354.7	49.81
2016	4204	1781.1	42.37	2422.9	57.63

Source : banque d'Algérie le rapport (2005,2008,2016) , https://www.bank-of-algeria.dz/, consulte le 2019/03/05

وقصدإعطاء صورة أوضح عن نسب الجباية البترولية والجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة نستعين بالشكل التالي:

الشكل (07): تطور الجباية البترولية والجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة

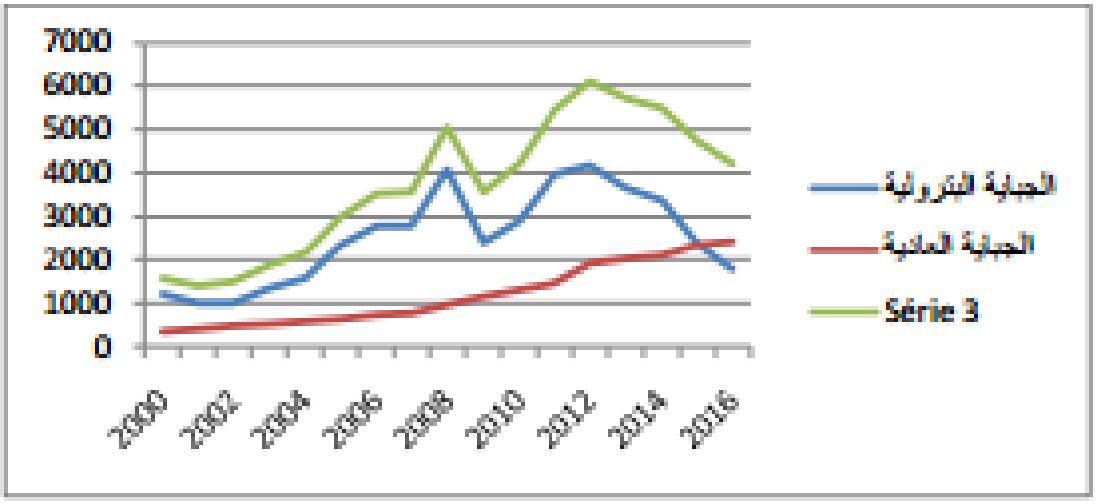

المصدر:تم إعداد المنحنى البياني بالاعتماد على الجدول رقم (08)

ومحاولة منا لتحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر بصورة واضحة سنعمل على تقسيم الفترة غلى مرحلتين، مرحلة أولى تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014 ومرحلة ثانية تمتد من سنة 2014 إلى سنة 2016، نوضح من خلالهما كيف عملت الدولة الجزائرية على تعويض ما خسرته جراء انخفاض أسعار البترول وذلك بإعطاء وزن أكبر للجباية العادية.

المرحلة الأولى (2000–2014)

في سياق معرفة مكونات الإيرادات العامة وتطورها، سنقوم بتحليل دورها في تمويل الموازنة العامة للدولة، كما يلي:

1– مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العمة خلال الفترة (2000–2014)

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت تزايدا كبيرا ومستمرا من نهاية التسعينات إلى غاية سنة 2014، مع تسجيل تراجع في سنوات 20001، 2009، 2014.

إذ بلغت الجباية البترولية سنة 2000 مبلغ 1213.2 مليار دج، وهي زيادة تاريخية نسبة إلى السنوات السابقة، وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار البترول حيث ارتفع سعر البرميل من 17.91 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار أمريكي سنة 2000، لتعرف سنة 2001 تراجعا يقدر ب211.8 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 أي تراجعت بنسبة 17.45%وكذلك تراجع نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 71.74%مقارنة ب77.63%في سنة 2000، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغاوية التي عانت من آثار تراجع أسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل من 28.5 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 24.85 دولار أمريكي سنة 2001، ثم سجلت تحسنا في سنة 2002 حيث بلغت الجباية البترولية مبلغ 1007.9 مليار دج ومع ذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة بلغت نسبة 80.9 من إجمالي الإيرادات العامة، وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها، لتعرف سنة 2009 انخفاضا يقدر ب 1675.9 مليار دج أي تراجعت بنسبة 40.98 %عن سنة 2008، ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 99.9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.2 دولار

أمريكي سنة 2009. لتشهد بعد ذلك تحسن حتى سنة 2012 لتصل إلى ما قيمته 4148.3 مليار دج، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل111.0 دولار أمريكي، ثم بعد ذلك تعاود الانخفاضلتصل إلى 3388.4 مليار دج سنة 2014 وذلك مع تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

2- مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2014)

من خلال الجدول رقم (06) والشكل (05) نجد أن الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة بحيث انتقلت من 349.5 مليار دج إلى 3422.9 مليار دج سنة 2016 إلا أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت ضعيفة نوعا ما.

بحلول سنة 2000 عرفت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 349.9 مليار دج، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل 2091.4 مليار دج سنة 2014، هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع إلى ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفض التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع الضريبة على أرباح الشركات نتيجة زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي للنمو.

ومن خلال العرض السابق نلاحظ أن مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول.

المرحلة الثانية (2014-2016):

الشكل (08): تطور الجباية البترولية والجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة في الفترة (2014-2016)

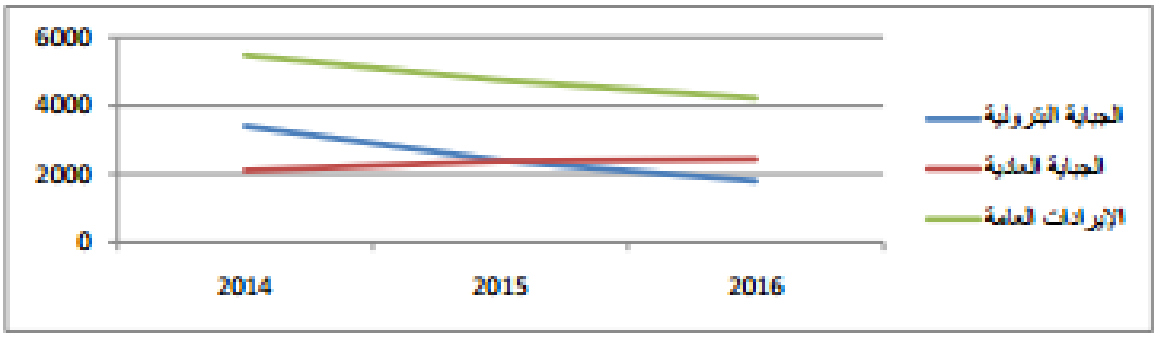

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (08)

1- مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (2014-2016): الملاحظ من الجدول والشكل أعلاه، وعكس المرحلة الأولى شهدت هذه المرحلة انخفاض حاد في الجباية البترولية حيث سجلت قيمة 3388.4 مليار دج سنة 2014 وهذا يعود إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية. استمر هذا الانخفاض في سنة 2015، لتشهد سنة 2016 انخفاضا حادا إلى 1781.1 مليار دج بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 15.2%عنه في سنة 2015 بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات ب7.7%عنه في سنة 2015.

2- مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (2014-2016): إن مساهمة الجباية العادية في هذه الفترة كانت أكثر فعالية إلى إجمالي الإيرادات العامة، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في سنة 2016 على التوالي إلى 1103.6 مليار دج، و 1319.1 مليار دج، والذي رجع بدوره وبالدرجة الأولى إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتخذة في ذلك بالدرجة الثانية إلى ارتفاع الحقوق الجمركية، وكما نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ارتفاع واضح في الجباية العادية يقابله انخفاض حاد في الجباية البترولية.

وبالتالي نرى أن الدولة الجزائرية في النصف الثاني من سنة 2014، وتزامنا مع الأزمة النفطية وانهيار أسعار البترول كانت مجبرة على إعطاء وزن أكبر للجباية العادية، حيث انخفاض إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة، وجعل من رفع عائدات الجباية العادية بشتى الطرق هدف في سبيل لتعويض تناقص إيرادات الجباية البترولية.

المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر

تسعى كل الحكومات إلى تحقيق مصالح تمويلية داخلية متسمة بالاستقرار والدوام نظرا للانعكاسات السلبية التي تترتب عن التمويل الخارجي والاقتراض المشروط من الهيئات المالية، كما تحتاج الدولة إلى مصادر مالية دائمة لتمكينها من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها لتسيير المصالح العامة، وتزداد حاجة الدولة إلى التمويل ازديادا مطردا كلما اتسعت وظائفها، وتعتبر الضرائب من بين أهم الإيرادات التي تستعملها الدولة من أجل سد نفقاتها العامة، حيث تختلف فعاليتها من بلد لآخر. ولأنأهداف الضريبة تطورت بتطور مهام الدولة، بحيث انتقلت من الهدف المالي لتشمل الأهداف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، أصبح لزاما على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المكلفين تحمل أعباءها بحكم القانون.

تعد الضرائب أهم المصادر التمويلية الداخلية على اعتبار أنها تشكل أهم مورد لكثير من الدول كونها مستقرة ودائمة بخلاف الإيرادات البترولية والقروض، لما لها من آثار وارتباطات بأسعار السوق الدولية وشروك الحصول عليها. ولأن الواقع أثبتأن معظم الدول النامية تعتمد على الثروة البترولية (بما فيها الجزائر) وجدت نفسها أمام عوائق كبيرة تتمثل في تذبذب الإيرادات بتذبذب أسعار البترول. الأمر الذي يؤدي إلى خلل في المصادر التمويلية وهو ما دفعها إلى إيجاد وسائل تمويلية أخرى أكثر استقرارا ودواما، وهي الضرائب التي أصبحت تعد من أهم الموارد المالية لتغطية نفقات الدولة، وتساهم مساهمة كبيرة في سد عجز الموازنة العامة للدول.

يؤدي التهريب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة، بحيث يفوت على الدولة جزاء هاما من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الكامل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها. ومن ثم فإن تغذية الخزينة بالإيرادات الكافية لتغطية النفقات ولتنفيذ ميزانية الدولة.

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هي أن جانبا من الدخل الذي تم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم وطبيعتها أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كليما للسلطات الضريبية، كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب، مثل ضريبة القيمة الضريبة المضافة

وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة للتهرب الضريبي عندما يصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة.

ويترتب عن هذا الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على النشاطات التي تتم في الاقتصاد الرسمي، أي معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح اكثر من اللازم. كذلك فإن الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، ومن ثم يزداد عجز الموازنة العامة للدولة. وبهذا يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، وهذا ما يولد ضغوطا كبيرة نحو تبني نظم للضرائب غير المباشرة. كذلك فإن هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الآخرين إلى التهرب الضريبي أيضا.

المطلب الأول: تقدير التهرب الضريبي

يتناول هذا المطلب ذلك الجزء الذي يمارسه الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة في الجزائر، وذلك باستخدام مدخل رياضي ينطلق من بديهية أساسها:[1]

- أن الاقتصاد الكلي ينقسم إلى شطرين أحدهما رسمي ويعكس الجزء المقاس من الناتج الداخلي الخام.
- والآخر غير رسمي ويمثله الجزء غير المقاس من الناتج الداخلي الخام وطبقا لذلك المدخل تمثل الحصيلة الممكنة لضرائب الدخل، الضرائب الواجبة التحصيل فيما لو كان الناتج الداخلي الخام مساوي للناتج الرسمي (المقاس). يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي وجود تسرب في حصيلة الضرائب على الدخل كما يمكن ألا يحدث فيما لو لم يتواجد الاقتصاد غير الرسمي، ويتوقف حجم هذا التسرب في الحصيلة الضريبية على عاملين رئيسين.
- السعر المتوسط للضريبة على الدخل، ويمثل نسبة الحصيلة الفعلية لضرائب الدخل إلى الناتج المحلي.
- قيمة الدخل غير الرسمي أو غير المعلن.

وفي ظل افتراض تماثل السعر المتوسط للضريبة على الدخل في كل من الاقتصاديين الرسمي وغير الرسمي، يمكن تحديد مقدار التسرب الضريبي بحاصل ضرب المتوسط للضريبة على الدخل في قيمة الدخل غير الرسمي كما يوضحه الجدول التالي:[2]

([1]) علي بودلال، تقييم كلي غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد غير الرسمي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، ص364.

([2]) محمد رضا توهامي، دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص287.

جدول رقم (09): قيمة التسرب في حصيلة الضرائب على الدخل نتيجة لوجود الاقتصاد غير الرسمي (2000-2016)

السنة	الناتج الداخلي الخام	حصيلة الضرائب	السعر المتوسط للضريبة[1]	الدخل غير الرسمي	التسرب في حصيلة الضرائب[2]	نسبة التسرب لحصيلة الضرائب%	نسبة التسرب لإجمالي الناتج%
2000	4098.8	380.75	9.28	1504.25	139.59	36.66	3.4
2001	4235.6	415.84	9.81	1466.36	143.84	34.59	3.39
2002	4455.3	482.9	10.83	1464.9	158.64	32.85	3.56
2003	5264.2	524.9	9.97	1691.38	168.63	32.12	3.2
2004	6150.4	580.4	9.43	1881.4	177.41	30.56	2.88
2005	7563.6	640.4	8.46	2381.02	201.43	31.45	2.66
2006	8520.6	720.8	8.45	2876.55	243.06	33.72	2.85
2007	9306.2	766.7	8.23	3124.09	257.11	33.53	2.76
2008	10993.8	965.2	8.77	4055.61	355.67	36.84	3.23
2009	9968	1146.6	11.5	3509.73	403.61	35.2	4.04
2010	11991.6	1298	10.82	4531.62	490.32	37.77	4.08
2011	14526.6	1527.1	10.51	5290.58	556.03	36.41	3.82
2012	16115.4	1908.6	11.84	5124.69	606.76	31.79	3.76
2013	17205.1	2018.5	11.73	5010.55	587.73	29.11	3.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالمصدرين:

وزارة المالية، منشورات قوانين المالية للسنوات 2000-2016- وبنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط نسبة التهرب في حصيلة الضرائب على الدخل تقدر ب33.54% إلى حصيلة الضرائب الإجمالية للسنوات 2000-2013.

يلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة التسرب الضريبي خلال السنوات 2000-2013 بالموازاة مع الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام والإيرادات الضريبية، بل حتى أثناء تراجع الناتج يلاحظ ارتفاع في التسرب الضريبي، فبينما انخفض الناتج من 10993.8 مليار دج سنة 2008 إلى 9968 مليار دج سنة 2009 يلاحظ ارتفاع التسرب الضريبي من 355.67 مليار دج سنة 2008 إلى 403.61 مليار دج سنة 2009.

([1]) السعر المتوسط للضرائب= الحصيلة الفعلية للضرائب/ الناتج الداخلي الخام

([2])التسرب في حصيلة الضرائب= الدخل غير الرسمي* السعر المتوسط للضرائب.

تخسر الدولة الجزائرية ما يعادل 3.4% من إيراداتها كل سنة نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وبالتالي نتيجة وجود الاقتصاد غير الرسمي، حيث بلغ متوسط نسبة التسرب الضريبي خلال الفترة 2000-2013 حوالي 283 مليار دج، ويشير ذلك إلى ضخامة المبلغ الذي تخسره الدولة كل سنة نتيجة وجود هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

المطلب الثاني: مدى مساهمة التسرب الضريبي في تضخيم العجز الكلي للموازنة

يساهم وجود الاقتصاد غير الرسمي من خلال التسرب الضريبي في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال تعميق الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة. وبعبارة اخرى أنه كلما ارتفعت قيمة التسرب الضريبي انخفضت الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تزيد احتمالات حدوث عجز في الموازنة العامة، أي عدم تغطية الإيرادات العامة لنفقات الدولة، في حين تسعى كل الاقتصاديات المستقرة إلى تخفيض هذا العجز إلى أدنى مستوى ممكن. ولمعرفة مدى مساهمة التسرب الضريبي تعميق عجز الموازنة العامة نعتمد على الجدول التالي

الجدول رقم (10): مساهمة التسرب الضريبي في عجز الموازنة العامة للدولة (2000-2016)

السنة	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية	قيمة التسرب في حصيلة الضرائب	نسبة تغطية التسرب لمقدار العجز	رصيد الميزانية بعد إضافة التسرب إلى الإيرادات
2000	1562.7	1178.1	384.6	139.59	--	524.19
2001	1399.6	1321	78.6	143.84	--	222.44
2002	1490.8	1550.6	-59.8	158.64	265.284281	98.84
2003	1874.9	1690.2	184.7	168.63	--	352.33
2004	2121.1	1891.2	229.3	177.41	--	406.71
2005	2993.1	2052	941.1	201.43	--	1142.53
2006	3519.8	2453	1066.8	243.06	--	1309.86
2007	3563.5	3108.5	455	257.11	--	712.11
2008	5053.8	4175.7	878.1	355.67	--	1233.77
2009	3559.3	4246.3	-687	403.61	58.7496361	-283.39
2010	4203	4466.9	-263.9	490.32	185.797651	226.42
2011	5428.6	5853.6	-425	556.03	130.830588	131.03
2012	6092.9	7058.1	-965.2	606.76	62.8636552	-358.44
2013	5709.1	6092.1	-383	587.73	153.45308	204.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

وزارة المالية، منشورات قوانين المالية للسنوات 2000-2016 بنك الجزائر

سجل رصيد الموازنة العامة عجزا خلال السنوات 2002 وكذلك من سنة 2009 إلى 2013 ويلاحظ أنه يمكن للتسرب الضريبي تغطية العجز وتحويله إلى فائض في الموازنة العامة إذا ما تم تحصيله.

إذا تم احتساب قيمة التسرب الضريبي وإضافته إلى إيرادات الدولة سيتقلص العجز سنة 2009 من 687 مليار دج إلى 283.39 مليار دج، ومن 965.2 مليار دج سنة 2012 إلى 358.44 مليار دج، في حين ستجل الموازنة العامة للدولة انتقالا من العجز إلى الفائض في السنوات الأخرى التي شهدت عجزا حيث تنتقل من عجز ب 59.8 مليار دج سنة 2002 إلى فائض ب 98.84 مليار دج، ومن عجز ب 263.9 مليار دج سنة 2010 إلى فائض ب 226.42 مليار دج، وكذلك سنة 2011 من عجز ب 425 مليار دج إلى فائض قدر ب 131.03 وأيضا سنة 2013 انتقل عجز الموازنة العامة من 383 مليار دج إلى فائض ب204.73 كما هو موضح في الجدول أعلاه.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح مفهوم الموازنة بشكل أدق وعملنا على إعطاء تحليل لطرفي الموازنة للفترة الممتدة بين 2000 إلى 2016 بشكل يمكن القارئ من أخذ صورة واضحة عن الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة الجزائرية وكيف يتم تحصيلها وإنفاقها، ومعرفة السبب الرئيسي في التأثر الكبير للموازنة العامة في معظم سنوات الدراسة الذي يتمثل في التهرب الضريبي، وبهذا يكون الاقتصاد غير الرسمي وسيلة لفقدان الدولة مبالغ هامة نتيجة للتهرب الضريبي. يمكن لهذه المبالغ في حال تحصيلها أن تساهم بشكل كبير في تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة، وأحيانا قد تقلب العجز إلى فائض. وبما أن هذه الضرائب تعتبر من المصادر الدائمة والمستقرة في إيرادات الدولة يجب على هذه الأخيرة أن تهتم بها وأن تعمل جاهدة على تقليل العقد الضريبي إلى أقصى الحدود.

خاتمة
عامة

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى ظاهرة من الظواهر الاقتصادية والتي تعاني منها جميع الاقتصاديات العالم الثالث عامة، والاقتصاد الجزائري خاصة ألا وهى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، والذي كان محل اهتمام المفكرين والاقتصاديين على مدار أربعة عقود مضت.

لقد مر الاقتصاد عير الرسمي في الجزائر بالعديد من المراحل كان أهمها بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وتراجع الدولة عن سياسية الدعم المتبعة والسماح بعمليات الخوصصة إلى غير ذلك من الإجراءات التي نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات البطالة والتضخم،مما اضطر الأفراد إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل خارج نطاق الاقتصاد غير الرسمي الذي عجز عن توفيرها لهم فأصبحوا يعملون في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

وبما أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الاقتصاديين لإعطاء تعريف شامل ودقيق ومقبول للاقتصاد غير الرسمي، قمنا من خلال الفصل الأول في جزئه الأول بعرض مختلف التعارف والمفاهيم المعطيات لاقتصاد غير الرسمي للإحاطة بكل جوانبه محاولين التوصل إلى ماهيته، حاولنا أيضا استعراض العناصر المكونة للاقتصاد غير الرسمي، وعرضنا الآثار السلبية والايجابية له .

أما في الجزء الثاني فقد تطرقنا موضوع لا يقل أهمية عن الاقتصاد غير الرسمي وهي الموازنة العامة للدولة؛ حيث حاولا تقديم مختلف تعريفات الموازنة العامة التي تعتبر من أبرز السياسات الاقتصادية فعالية على الوضعية الاقتصادية.

ونظرا لحجم الظاهرة الكبير في الجزائر وانتشار الأنشطة غير المشروعة بصورة واسعة جدا كان لزاما على الدولة البحث عن أساليب و طرق لحل مشكلة الأنشطة غير المصرح بها، وهناك على العموم وجهتا نظر مخلفتان:الأولى تنادي بمحاربة الظاهرة والقضاء عليها نهائيا حتى لو اقتضى الأمر استعمال القوة العمومية خاصة في ظل الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي من خلال مساهمته في عجز الموازنة العامة للجزائر بفقدان هذه الأخيرة لجزه مهم من إيراداتها الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي، في حين يرى أصحاب الرأي الآخر هناك إمكانية لدمج الأنشطة الاقتصادية غير المشروعةفي النشاط الاقتصادي الرسمي للدولة والاستفادة من القيمة المضافة التي يوفرها، ومن المزايا الإيجابيةالموجودة فيه وذلك عن طريق القيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية، يكون الهدف منها زيادة جاذبية القطاع الرسمي ودعم وتحفيز الأفراد الذين ينشطون تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي إلى تركه والتحول إلى النشاط الرسمي.
وفي الفصل الثاني حاولنا إسقاط المتغيرين الرئيسيين على الجزائر حيث تم التطرق إلى مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومن حيث الموازنة العامة فقد درسنا تحليل الإرادات العامة والنفقات العامة، حيث لاحظنا تزايدهما بشكل غير طبيعي خلال طول فترة الدراسة، في حين تمحور الجزء الثاني حول آثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة للدولة فتوصلنا أنه يؤدي إلى فقدان الدولة مبالغ هامة نتيجة للتهرب الضريبي، يمكن لهذه المبالغ في حال تحصيلها أن تساهم بشكل كبير في تخفيف عجز الموازنة العامة لدولة، وانقلاب العجز إلى فائض. وبما أن هذه الضرائب تعتبر من المصادر الدائمة والمستقرة في إيرادات الدولة يجب على هذه الأخيرة أن تهتم بها وأن تعمل جاهدة على تقليل الفاقد الضريبي إلى أقضى الحدود وذلك من خلال إدماج الاقتصاد غير الرسمي.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد تم في بداية صياغة مجموعة من الفرضيات تمثلت في النقاط الآتية:

1 -تحديد تعريف واضح ودقيق ومتميز للاقتصاد غير الرسمي يعتبر من الأمور المهمة في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد، إذ بناءا على التعريف سوف تتحد مهمة القياس والتقييم.

2 -القطاع غير الرسمي في الجزائ ليس قطاعا ديناميكيا يختار الأفراد الانخراط فيه طواعية بحثا عن الربح السريع أو الاستقلال وإنما هو اقتصادشفاف يجمع أساسا الأفراد المستبعدين من سوق العمل الرسمي (شباب بطال ، ضحايا التسريح، النساء.

3 -الاقتصاد غير الرسمي يمثل بشكل غير مباشر التهرب الضريبي وبالتالي أي تفاقم لهذ ه الظاهرة بدوره يعمل على تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فزيادة التهرب الضريبي يؤثر على الجباية العادية فتقل قيمتها ما يؤثر على الإرادات بشكل عام.

4 -لا توجد علاقة مباشرة بين الاقتصاد غير الرسمي والنفقات العامة للدولة وبالتالي لا يوجد أي تأثير من الاقتصاد غير الرسمي على النفقات العامة.

5 -يؤدي وجود الاقتصاد غير الرسمي إلى خسارة الدولة جزء مهم من إيراداتها العامة .من خلال دراسة موضوع أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر تم التوصل إلى النقاط التالية

- على الرغم من الجهود المبذولة للتحكم في مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ، فإن جل المحاولاتالرامية للوصول إلى تعريف دقيق له تبين أنها غير مثمرة، كما أن المقاربات المفسرة له مخ تلفة اختلافا كبيرا. فالبعض ينظرون إليه بشكل إيجابي بالنظر إلى ديناميكية المؤسسات المصغرةومساهمتها في خلق مناصب شغل خاصة في الدول النامية أين القدرة على خلق مناصب شغل محدودة بينما يرى آخرون توسعه كعلامة على وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الرسمي، وشكل من أشكال المنافسة غير المشروعة. وينظر إليه الآخرون على أنه قطاع هامشي يلجأ إليه الأفراد المستبعدون من سوق العمل الرسمي وخصوصا في أوقات الأزمات .إن هذا الاختلاف حول مفهوم الاقتصاد غير الرسمي إنما يعكس التعقيد الشديد هذه الظاهرة. خاصة وأن هذا المفهوم يشمل تشكيلة من الوضعيات وعددا كبيرا من الحقائق غالبا ما تكون متراكبة؛ مما انعكس في شكل اختلاف في مؤشرات وأساليب القياس (هذا ما يثبت الفرضية الأولى).
- فيما يتعلق بالفرضية الثانية عن تكوين الاقتصاد غير الرسمي ومكانته في الاقتصاد الجزائري باعتباره ملاذا لتلك الفئة المستبعدة من سوق العمل الرئيسي، فإن مختلف المقاربات المطورة لفهم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تؤكد هذا الاتجاهوما نتج عنه من ضغط على التوظيف في القطاع العام ونمو القطاع الخاص الذي تسيطر عليه المؤسسات المصغرة والعمل الذاتي. وهي في مجملها وضعيات تؤكد أن الأفراد لم يختاروا الانخراط طواعية في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لأهداف ذات صيغة ربحية ولكنه كان الملجأ الذي يستند إليه قطاع كبير من السكان من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مراحل تطور الاقتصادالجزائري، (هذا ما يثبت الفرضية الثانية).
- بالنسبة للفرضية الثالثة على عكسية العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والموازنة العامة للدولة حيث تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي يؤثر على عائدات الجباية العادية فتقل مما يؤثر على الإرادات العامة للدولة وهذا ما يفسره معامل الاقتصاد غير الرسمي حيث زيادة الاقتصاد غير الرسمي بمليار دينار جزائري يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة للدولة ب 6.87 مليار دينار جزائري، وهذا منطقي إلى حد بعيد خاصة في ظل البحبوحة المالية التي شهد تها الجزائر خلال فترة الدراسة جراء الارتفاع الهائل لأسعار البترول جعلها تتناسى تحصيل الجباية العادية وبالتالي تفشي ظاهرة التهرب الضريبي مما جعل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تأخذ منحنى تصاعدي ما من شأنه أن يزيد من تفاقم عجز الموازنة العامة لدولة (هذا ما يثبت الفرضية الثالثة).
- بالنسبة للعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنفقات العامة للدولة ومن خلال دراستنا اتضح عدم وجود علاقة بين الاثنين لكن قد بين لنا وجود علاقة بينهما بصورة غير مباشرة تظهر بشكل واضح في حالة أزمة ما، فانهيار أسعار البترول يضعف من عوائد الجبايةالبترولية بشكل كبير ما يوثر على العوائد البترولية يجعل من الدولة غير قادرة على احتواء الإنفاق العام ما يجبرها على ترشيد نفقاتها من جهة ومحاولة تحصيل مختلف الضرائب من جهة أخرى أما بالعودة إلى دراستنا فقد أثبت عدم وجود أي علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنفقات العامة (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة).

- أما بالنسبة للفرضية الخامسة والتي تفرض وجود الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى خسارةالدولة إلى جزء مهم من إيراداتها من خلال دراستنا اتضح أنه لا توجد علاقة بينهما وهذا منطقي إلى حد بعيد خاصة في الدول الريعية عامة والجزائر خاصة والتي عادة ما تكونإيراداتها محصلة من الجباية البترول وبالتالي لا يكون هناك برامج جادة لإدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي, في حين عوائد الجباية العادية كانت شبه معدومة وبالتالي لا يظهر تأثير التهرب الضريبي في هذه الحالة على الإيرادات العامة للدولة (وهذا ماينفي الفرضية الخامسة).

المقترحات:

بناءا على هذا البحث الذي تم استعراضه يمكن التوصل إلى المقترحات الآتية:

1 -إنشاء لجنة وزارية مستقلة ودائمة مختلطة بين وزارة الداخلية وزارة المالية ، وزارة التجارة ، وزارة الصناعة ، وزارةالسياحة والصناعات التقليدية، مع مجموعة من الخبراء والباحثين المتخصصين تكون مهمتها متابعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من خلال تتبعها وجمع المعلومات حولها وإعداد التقارير الدورية لرئاسة الحكومة.

2 – ضرورة تطبيق نظام الشفافية ومساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة من خلال قيام الجهات الرقابية بواجبها

3 -بما أن الاقتصاد غير الرسمي متغلغل بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري،يجب على الدولة إنشاء مراكز متخصصة في دراسة الاقتصاد غير الرسمي وسلوك الأفراد والمنشآت التي تعمل فيه.

آفاق البحث:

نأمل من بحثنا هذا أن تكون قد فتحنا الباب لدراسات أخرى تتناول الاقتصاد غير الرسمي من زوايا أخرى، وإدراكا منا بصعوبة الإتمام بمختلف جوانب الموضوع فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض لها أو لم نعطها حقها في البحث والتحليل لأسباب لايسعنا المجال لذكرها.

قائمة المراجع

-مراجع باللغة العربية:

1. بوعون نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، متيجة للطباعة، 2010.
2. جابر محمد عبد الجواد، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد غير الرسمي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
3. جمال لعمارة "منهجية الموازنة العامة للدولة في الجزائر ،مقالة دكتوراه ،كلية علوم الاقتصاد ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2003.
4. حورية بورعدة ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، (غير منشورة)، جامعة وهران ، 2014 .
5. روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الإقتصادية لبرنامج تعديل الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد الدحلب، البليدة، 2003.
6. ساحل فاتح، شعباني لطفي، أثار وانعكاسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، ديسمبر 2005.
7. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009 .
8. سعد بن حمدان اللحياني "الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية 1417 /1997
9. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار ، أفريل.
10. ضفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، مصر، 2002.
11. عبد المالك بلوفي، اثر الاصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، تخصص: الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر.
12. عبد المعطي البهواشي، عوامل التهرب من ضرائب الدخل، مجلة مصر المعاصرة، عدد 404 لسنة 1986.
13. علي بودلال، تقييم كلي غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد غير الرسمي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.
14. علي عزوز، عبد الباسط بوزيان، "الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر" ورقة في إطار الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الموازي، جامعة سعيدة، الجزائر.

15. فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، "الاختباء وراء الضلال-نمو الاقتصاد غير الرسمي-"، سلسلة قضايا اقتصادية العدد 30، مارس 2002، صندوق النقد الدولي، واشنطن،تاريخ الاطلاع: 2019/02/24، الساعة 13:51.

16. كريم مصطفى حسن جوهر، القطاع غير رسمي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005.

17. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي وثيقة رقم اديس أبابا أثيوبيا، 28 ديسمبر_ 02 أكتوبر 2009.

18. محمد حسين الوادي،" مبادئ المالية العامة "دار المسيرة للنشر والتوزيع عثمان ،الطبعة الثالثة 1436/2015,.

19. محمد شاكر عصفور أصول الموازنة العامة "دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عثمان،الطبعة الثالثة،2011/1432.

20. ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

21. منشورات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، القطاع غير الرسمي – أوهام و حقائق- الدورة العاية24، سنة 2004.

22. موسى رحماني، الإصلاحات "الإملاءات" بين مناطق المريض وواقع الرفض، ملتقي دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس، 2005.

23. ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2004.

24. ناصر مراده الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003) منشورات بغدادي، 2003.

-مراجع باللغة الأجنبية:

1. Bureau internationale du travail : Méthode et instruments d'Appui au secteur informel en Afrique francophone 2004 ,Consulté le 24/2/2019.
2. Friedirich Schneider, Size and measurement of the informal economy in 110 countries, around the world, Australian National Tax Centre, Canberra, Australia, 2002.

3. Keith Hart, Informal Income Opportunities ans Urban Employment in Ghana; The journal of modern African Studies Vol: 11; No: 1 (Mars; 1973), published by Cambridge university.
4. Organisation De Coopération et de Développement économique : Manuel sur la mesure de l' économie no observée, service des publications de l' Ocde paris 2003. En line www.occd.org/dotaoecd. Consulté 24/2/2019.
5. Pierre Rosanvallon, Le développement de l'économie souterraine et l'avenir de sociétés industrielles ; Le débat Gallimard n02, Juin, 1980.
6. Robert Dell Anno, the shadow economy in Portugal, journal of aplliedeconomoics, Nov 2007.
7. VitoTanzi, The shadow Economy, Its causes and itsconsequences, OP.Cit.

.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة للدولة جراء التهرب الضريبي الذي حصل بين الضرائب المحصلة والضرائب الممكنة، كما تعالج اهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الظاهرة والآثار المترتبة عنها إيجابا وسلبا. فيما يخص الإجراءات المنهجية تم القيام بتقدير معادلة أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر باستخدام برنامج eviews.9 توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها عكسية العلاقة بين الاقتصاد غير رسمي والموازنة العامة للدولة، وهذا جراء إهمال الجباية العادية ما زاد من حدة تفشي ظاهرة التهرب الضريبي مما جعل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في منحنى تصاعدي ما من شأنه أن يزيد من تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، رصيد الموازنة العامة، الجزائر، التهرب الضريبي.

Abstract :

The study aims to know how to influence the informal economy on the State's budget for aspire of taxes and the possible taxes, as adding the most important causes to the growing phenomenon and implications of positive and expeditious. In terms of the methodological procedures, the informal economy was estimated at the State's general budget to use the EGIAWS.9 program, The study reached a mumber of results from the most important of the relevant relationship between the informal economy and the state budget of the State. The informal phenomenon of tax evasionis the mandatory economy in Algeria in the curve of the upcoming economy of the excess of the budget of the State.
Keywords: the informal economy, state budget, tax evasion, Multiple regression, Algeria.